ملف خاص

يناير 2022

مواطن

www.muwatin.net

الصحافة الحرة..

ضمانات القيم المدنية

حرية الصحافة

ليست رفاهية بل حاجة

حوار خاص مع:

ناشر رصيف٢٢ كريـــم سقا: "الصحافة الرقمية هي رهان المستقبل"

الروائي عبد الرحمن الخضر: لست حراً في كتابة ما أريد

الصحـــافي عادل مرزوق حول حرية الصحافة في دول الخليج

ملـــف خـــاص صـــادر عـــن
شبكـة مـــواطن الإعلاميـــة
مـــا بعـــد الخطوط الحمـــراء
نرصد أحداث المجتمـع ونهتم
بقضـايا المواطن في الخليج
والعالم العربي

المكلة المتحدة - لندن

للتواصل: Contact@muwatin.net

المدير التنفيذي رئيس التحرير

محمد الفزاري

الفهـــــــــرس

1 | تأشـــــــيـرة
حرية الصحافة ليست رفاهية بل حاجة

3 | حـوار
حوارٌ مع الروائي عبد الرحمن الخضر: لست حراً في كتابة ما أريد

13 | حـوار
حوار: مـع عادل مـرزوق حول حرية الصحافة في دول الخليج

13 | حـوار
سبع سنوات على رصيف٢٢.. كريم سقا: "الصحافة الرقمية هي رهان المستقبل"

22 | أراء
الصحافة الحرة.. ضمانات القيم المدنية
فاروق محافظ

27 | أراء
حرية الصحافة بين أزمتـي الفـوضى والانتهاك
محمد هشام

31 | أراء
جدلية حرية التفكير في البنية القيمية لدى مجتمعات العالم الثالث
بوذراع حمودة

36 | أراء
الإسلام السياسي والحرية.. من الذي يحـدد مفـهوم حـرية الصحافة؟
سامح عسكر

41 | أراء
رسومات شارلي إبدو وعالم المسلمين المنغلق
عبدالعزيز القناعي

44 | أنفوجرافيك
السلطات العمانية تاريخ أسود من قمع حرية الرأي والصحافة

45 | فيديوجرافيك
بعد عام من تولي هيثم بن طارق سدة الحكم، كيف أصحبت عمان؟

تأشيـــرة

حرية الصحافة ليست رفاهية بل حاجة

محمد الفزاري
رئيس التحرير

لم تعد الصحافة مهنة نقل معلومة فحسب، بل كما يقال هي سلطة رابعة بجانب السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. إذن هي ركن أساسي ضمن منظومة أركان الدولة الحديثة الديموقراطية؛ فلا يمكن ومن غير المنطقي أن نرى دولة حديثة ديموقراطية دون وجود صحافة حرة قوية ومستقلة.

حال الصحافة هو مقياس يقاس به حال الدولة سياسيا وحقوقيا واجتماعيا؛ فمدى تموضع الصحافة بكل أنواعها وتوجهاتها، وتأثيرها وتفاعلها مع حياة المواطن يعكس صورة شكل نظام الحكم، وحالة البلد حقوقيا ومدى اقترابها وابتعادها عن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
بجانب كونها مؤشرا مهما؛ فهي وسيلة بناء فاعلة وناجعة بجانب وسائل أخرى لا يمكن الاستغناء عنها لبناء أي دولة على أسس تشاركية. في مثل أي عملية صناعية تحتاج إلى رقابة لتقييم خط الانتاج، ثم رقابة لتقييم المنتج بعد الانتهاء منه؛ فهذا ما تقوم به الصحافة الحرة في صيرورة بناء الدولة. من خلال الصحافة يُقيم ويراقب المسؤول من خلال أعين الشعب جميعا، ومن خلال الصحافة يصل صوت المواطن للمسؤول.

وإذا تحدثنا عن الديموقراطية؛ فلا يمكن إلا أن نتحدث عن الصحافة الحرة. حيث من المستحيل وجود ديموقراطية حقيقية دون وجود صحافة حرة. لأن الديموقراطية الحقيقية قبل أن تكون صندوقا، فهي نمط حياة نتيجة تراكمات من الوعي، والصحافة الحرة المستقلة هي من أهم صناع هذا الوعي.

لذلك أي نظام يحارب الصحافة الحرة المستقلة؛ فهو بالضرورة نظام فاسد وغير ديموقراطي وبعيد كل البعد عن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وأسس المواطنة، مهما ادعى خلاف ذلك.

مواطن

MuwatinNet
Muwatin.Net
+44 7426520301

كذلك فهناك محور مهم لا يمكن تجاهله عند الحديث عن الصحافة وهي محددات وضوابط الحرية التي يجب أن تملكها أي وسيلة إعلام. ما هي الخطوط التي يجب أن تتوقف عندها حرية الصحافة. هذا سؤال جوهري قُتل بحثا بيد أنه بكل صراحة ما زالت حدود تلك الحرية غير واضحة. هناك منطقة رمادية واسعة.

تحديد ما هو حرية تعبير وما هو ليس حرية تعبير، قضية شائكة رغم وضوحها نظريا "تقريبا".. ونضع ألف خط تحت تقريبا. وهناك مؤسسات ومؤتمرات حاولت الإجابة على هذا السؤال بأكثر من شكل، وسبق كل هذه المحاولات مفكرون وفلاسفة كثر. بيد أن تطبيق هذا المفهوم على الواقع شائك ومتداخل وصعب تحديد أطره. لأنه يدخل في قضية أكبر في ماهية الخير والشر، الصواب والخطأ. أحيانا مكان وقوفك هو من يحدد معيار الخير والشر. وهذا نسبي.

لو استخدمنا الحجة القائلة إن حرية التعبير تتوقف عندما تكون نتيجة الخطاب عنفا وتحديًا وتخريبًا لمؤسسات الدولة وإراقة دماء! أليست هذه الحجة ذاتها التي تستخدمها الأنظمة المستبدة التي تحارب حرية الصحافة وحرية التعبير بشكل عام عندما تقمع الأصوات الإصلاحية الناقدة التي قد ينتج عنها حسب رأيها عنف وتحد وتخريب لمؤسسات الدولة وإراقة دماء كذلك؟!

كذلك لا يمكن أن نتجاوز موضوع حرية الصحافة دون أن نشير إلى مكانة الدين والتقاليد والأعراف المجتمعية من هذه الحرية. أين يجب أن تتوقف هذه الحرية عند مواجهتها لدين ما؟ أين يجب أن تتوقف هذه الحرية عند نقدها لتقاليد وأعراف مجتمع ما؟ هل نقد الأديان ينضوي تحت أشكال حرية الصحافة؟ وإذا كانت الإجابة بـ"لا"، أليست هذه القدسية أحادية من طرف واحد وهو المقدِس؟ أليس "المُقدَّس في حد ذاته ليس مُقَدسًا، إنما المُقدِّس هو من يصنع هذه القدسية مع مرور الزمن، وكلّما زادت الفجوة زادت معه هالة القدسية. [أليس] الأتباع [هم من] يرثون المقدَّس، ويُقَدِّسون الموروث، ويورّثون المُقَدَّس، كحقائق مطلقة"؟ (الفزاري، اللايقين، ص٢١٧)

عدم وضوح حجم مساحات الحرية التي يجب أن تتحرك فيها أي مؤسسة صحفية، بجانب المواطن الصحفي الذي بات جزءا لا يتجزأ من عالم الصحافة كذلك، ليس عذرا عن الإيمان بأهمية الصحافة.. ليس عذرا عن توفير بيئة صحفية آمنة قانونيا. ليس عذرا لمحاربة الصحافة المستقلة الحرة؛ فهناك العديد من المسلمات والضرورات والحاجات في تكوينة أي دولة حديثة ديموقراطية.. في دولة المواطنة، يمكن القياس بها والبناء عليها ولا يمنع من تطويرها والنقاش حولها.

رئيس التحرير

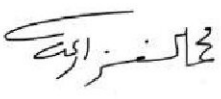

حوارٌ مع الروائي عبد الرحمن الخضر: لست حراً في كتابة ما أريد

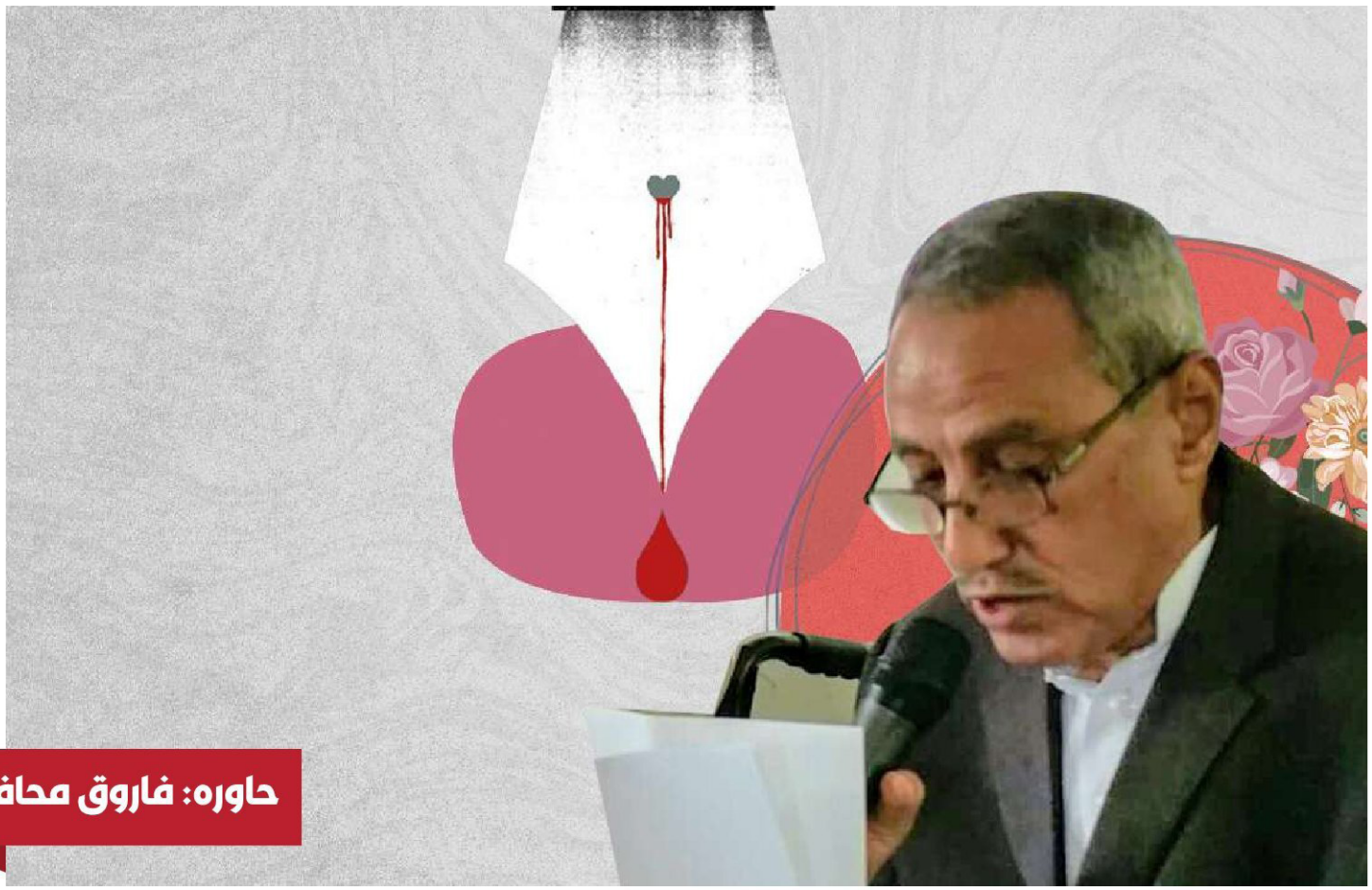

حاوره: فاروق محافظ

لا تعد حريات الصحافة والنشر مجرد مؤشراتٍ للمساحة الديمقراطية في البلدان المتقدمة، وإنما تعتبر أيضاً ضمانات بقاء القيم المدنية فيها ومثيراً لاستمرار تقدم المجتمعات وتطورها الثقافي والحضاري والعلمي. بين اليوم والأمس يعيش العالم العربي إجمالاً وضعاً مقلقاً لحريات الصحافة والنشر تستدعي إلقاء نظرةٍ عن كثب على الساحة الثقافية والعلمية العربية ومدى حريتها ومواكبتها للتقدم الحضاري من حولها شرقاً وغرباً.

عبد الرحمن الخضر ، كاتب وروائي يمني وأحد أعلام الكتابة ورواد الحقل الثقافي اليمني منذ ثمانينيات القرن الماضي، ضيف مواطن في هذا الحوار للحديث عن حريات الصحافة والنشر في العالم العربي.

- ماذا تنتظر من مجتمعٍ ظل يشتغل لعدة قرون على معيار " من القائل؟ وما المناسبة؟"
- كيف ستتحدث عن الحب في روايتك؟ في مجتمعٍ يُغلِّف المرأة، يزوج الأربع مرة واحدة في الدار الأولى، و ينكح سبعين في " نكأة " واحدة في الدار الآخرة.
- إذا كانت هذه هي طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه الكاتب العربي، فتخيل طبيعة السلطة التي تحكمه.
- الناشر يبيع مايطبعه، ولن يضحي في سبيلك بمكاسبه لينشر لك الغير مألوف.
- إذهب إلى القنوات والصحف الأخرى ستجدها تمارس ذات الوظيفة الدعائية، إما لمذهب من المذاهب، أو لحزبٍ من الأحزاب، أو للنظام الحاكم، أو لنشر الدجلنة.
- لعبت دولة الكويت خلال " مشروع عالم المعرفة " دوراً كبيراً وحاسماً في التمويل والنشر لسلسلة من الترجمات لجملةٍ من المترجمين قاموا على ترجمة مؤلفات أجنبية في مختلف صنوف المعرفة من علوم وفنون وآداب، وأثرت المكتبة العربية بهذه الترجمات كما لم تفعل أية دولةٍ عربية أخرى.
- ساهمت مجلة نزوى العمانية بنسبة ما في هذا، ودورياً خلال صدورها الشهري في استقبال بعض الترجمات التي قام بها البعض لنصوصٍ قصيرة، أو مقاطع معينة من كتاب، وبمقابل مادي.

١- الكاتب والروائي عبد الرحمن الخضر، من وجهة نظرك .. ما هي أهم الأسباب التي تعيق الكاتب في العالم العربي من التعبير بحرية ومناقشة أفكار جديدة، وخارجة عن المألوف في أعماله ؟

عادةً ما نقرأ في المطبوعات الصحفية وإصدارات دور النشر العبارة التالية :

" المقالات أو الموضوعات أو الأفكار الواردة هنا لا تعبر بالضرورة عن رأي أو توجهات الصحيفة أو الدار "

يمكننا في العالم العربي إستبدال هذه المقولة، أو هذا التنبيه، أو هذا التحذير بعبارة للكاتب ذاته تكاد تكون متضمّنة في أي نص للكاتب تقول:

" هذا المقال أو هذا النص أو هذا الكتاب لايعبر عنّي"

نصّه هو، مقاله هو، كتابه هو، لا يمثله.

ما نقرأُه لفلان من الكُتّاب لا يحمل روحه، ولا ينطق بلسانه، لأنه مرغمٌ على التخلي عن كثيرٍ من قناعاته، ومن أدواته التي ستأتي بمضمون وشكل مختلفين، وغير مألوفين.

طلب مني أحد الأصدقاء القائمين على التحرير في دورية أدبية في أحدى الدول العربية أن أشارك بالكتابة معهم فرددت عليه فوراً: أعذرني، فما سأكتبه لن يمثلني، لأنهم يريدون صيغة بذاتها، غرضاً بذاته، سيكون تلفيقاً بمعنى الكلمة، ولا أستطيع ذلك، لن أكون حراً في كتابة ما أريد، أمن ناحية المضمون، أم الأدوات، أم الإطار. ولا شك بأني أحترم نفسي، وأحترم قلمي. ما أكتبه لا يوافقون عليه.

في الواقع فأنا أشعر بأني غريب بمعنى الكلمة.

دعنا في سياق السؤال. بإمكاني الإجابة بمفردات السؤال ذاتها :

لا حرية، لا أفكار جديدة، لاشيء خارج عن المألوف، هذه مسلمات في المجتمع العربي.

ماذا تنتظر من مجتمعٍ ظل يشتغل لعدة قرون على معيار " من القائل؟ وما المناسبة؟" لتعريف من هو المثقف، وأن المعيار الحاسم لتعريف العالِم أن يكون مُلِماً بمسائل الدين، وأن العلم هو الدين.
وأن هذا الدين قد حوى كل المعارف التي يحتاجها الإنسان إلى يوم القيامة،

وأن العلم الذي يقوم على شرطين لازمين بتاتا هما الملاحظة والتجربة، هذه التجربة التي تمثل معياراً محايداً لا يتوفر عليها غير العلم، وبالتالي قابلية إثبات فشله، هو في هذا المجتمع يعني التقليد، يعني الغيب، هذا الغير معدّ، غير المكتشف، وغير القابل للتجربة.
ولذلك لا يمكن مطلقا إثبات خطأٍ فيه، ويتم به تفسير وشرح أي شيء، فيما هو لا يشرح أي شيء .

وأن هذه المعارف قد تم حصرها وتدوينها في مدارس (مذاهب) فقهية منذ القرن التاسع للميلاد. فهناك تم القبض على الزمان والمكان، وعلينا العودة إلى هناك لاستحضار كل شيء نحتاجه في عصرنا هذا الذي ليس غير ملحق.

ما الداعي إلى الجديد إذن؟ وإلى غير المألوف؟ لقد تم إنجاز كل شيء.

المعرفة هذه التي يقول أينشتاين عنها " كل مالدينا من العلم يعد بدائياً وطفولياً إذا ما قيس إلى الواقع، لكنه برغم ذلك أثمن ما نملك" هي في ثقافتنا قد تم حصرها كلّيّةً، وقد ألمّ بها الفقهاء المتقدمون كلها، وحرروها وأطّروها. فما الداعي إلى الجديد وغير المألوف .

هذا يعني بأن المعرفة "محدودة" ويمكن الإحاطة بها، وهي معطى إلهي خص الله بها فئة بذاتها "أولي العلم" وأن على الجميع العودة إليهم.

وهنا فليس من حاجةٍ إلى جديد، أما غير المألوف فهو بدعة وكل بدعةٍ هي ضلالة، والضلالة في النار، وهو ما يؤكد غياب مفهوم الرأي العام، أو الرأي المختلف في الثقافة التي ورثناها، ولازلنا ننهل منها، فليس من جديدٍ أو غير مألوف.

كل العوامل التي تحيط بنا ويشتغل عليها الكاتب تقوم على هذه الثقافة، ولذلك فالكاتب دائماً في تحدٍ ليس ليغامر من أجل الجديد، بل كيف يظل حين يكتب في توافق مع هذه المعطيات المتكررة، ألا يتجاوز أعراف وتقاليد المجتمع، أن يظل مع الجماعة في سياق التفكير الجمعي النمطي الذي ينهل من التراث وينفر من كل جديد " غير أن يستهلك فحسب ".

سأمثل محفزات الإبداع بالموارد، الموارد اللازمة لاستحداث أو تطوير مشروع ما. المشروع الأدبي هنا، ما الذي يتوفر عليه ؟

الرواية مثلاً .. كيف ستتحدث عن الحب في روايتك؟ في مجتمعٍ يُغلّف المرأة، يزوج الأربع مرة واحدة في الدار الأولى، وينكح سبعين في " نكأة " واحدة في الدار الآخرة.

أن تكتب قصة حب بين مسافرين في عربة قطارٍ لاتتوفر في بلادي، كما هي السباحة في الشاطئ، عن تلك النهود المشرعة هناك، عن قبلةٍ يصفق لها كل الشاطئ، عن أمسية حبٍ شبقة.

أن تنقل معلومة لا تتفق في سياقها، أو أغراضها، أو النتائج المرتقبة منها مع أيدلوجية السلطة وثقافة المجتمع.

كيف بالشبهات تصطاد قلمك بين المقدس والمدنس، وبالوطنية كولاء للحاكم، والتطبيل له في كل مناسبة.

إذا كانت هذه هي طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه الكاتب العربي، فتخيل طبيعة السلطة التي تحكمه.

كيف بك تكتب وهمك الرئيس الأكبر ليس صنعة الجمال ونشر المعلومة التي ستبني عليها مواقف وقرارات تؤثر في مجرى حياتنا، وخلق القارئ الجديد، بل أن تراعي المحاذير التي تحجب عنك الفرصة تلو الفرصة، هذه الفرص التي يجب أن تتاح للكاتب كشرط لمشروعه الجدير بالكتابة، المختلف غير المألوف.

سيكون الكاتب هنا أمام المجتمع والسلطة كرُهابٍ يصاحبه طالما كتب، وعليه أن يتجنبه دائما، في حين يتوفر الكاتب في الدول ذات النظم الديمقراطية على كافة الأدوات ليستخدمها في صنعته، وعلى بيئةٍ جدٌّ خصبة وثرية ومفتوحة، و يصيغ الأحداث والشخوص والحوارات بقلم منطلق، و ينقل المعلومة غير هيّاب.

في كتابه " عالم تسكنه الشياطين " يذكر عالم الفلك ورائد الفضاء الأمريكي كارل ساجان أنه " توجد منطقة وسطى للاعتراف بأخطاء الماضي كما فعلت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية عام ١٩٩٢ حين اعترفت آخر الأمر في أن جاليليو كان على حقٍ في أن الأرض تدور حول الشمس، لقد تأخر هذا ثلاثة قرون، إلا أنه مع ذلك اعتراف شجاع وموضع ترحيب كبير "

لكن لا منطقة وسطى لدينا لنعترف بأخطائنا، فكل شيء قد تم سابقاً، دون أخطاء، دون تقصير ودون نقصان.

البيئة العربية بهذا المحتوى المعجمي، وفي هذا الإطار المنغلق، وبغياب الكثير من البنى الحديثة والمشاهد والمواقع والتصرفات الحضارية، والقيد المحكم على العلاقات،

وباتجاهها نحو هذه المقاصد غير الحياتية، توصد الباب أمام كل محاولة لإحداث التغيير. ربما تفلت بعض المحاولات في حالتين بالتحديد، وأكرر ربما.

الأولى : النشر من قبل دار نشر تقع خارج وطن الكاتب.

الثانية : نشر بعض الكتب المترجمة لكتاب أجانب.

٢- كيف يمكنك وصف تجربتك في النشر في العالم العربي ؟

إبتداءاً، الناشر يبيع مايطبعه، ولن يضحي في سبيلك بمكاسبه لينشر لك غير المألوف.

وفي هذا فالناشر يراعي شرطين أساسيين يكادان أن يكونا وجهين لذات العملة، فهو لن يغامر بالدخول في مواجهة مع السلطة أولاً، أو بنشر غير ما اعتاد عليه جمهور القرّاء من كتاباتٍ تقليدية.

ثانياً، وفي أحسن الظروف فهو يراعي ما يعتمده دائماً، أو يستحسنه الوسط الأدبي من مفاهيم ومعايير مدرسية متعارف عليها وثابتة تعتبر حاسمة في الحكم على قيمة أي مطبوعة من معلومة أو نص أو كتاب.

يمكنك هنا ككاتب أن تتجاوز هكذا اشتراطات ومعوقات بإرسال نصك إلى ناشرٍ في بلدٍ غير بلدك، فأنت في منظور الناشر والسلطة هناك مواطن من دولة أخرى، وسيمررون هذا الكتاب.

وللتأكيد على هذا يمكننا أيضا الإشارة إلى بعض الكتب من تأليف كُتّاب غير عرب خارجة عن المألوف، بل وضدا على القيم والمبادئ المحلية، والتي تمت ترجمتها وطباعتها بالعربية ونشرها في بعض الدول العربية، ولم يكن لتنشر - مثل هذه المضامين والأشكال التي تضمنها الكتاب المترجم - لكاتب غير مواطن.

٣- ماهو تقييمك لحرية الصحافة والنشر في العالم العربي ؟

مقيّدة ولا شك، وإن لم فهي موجّهة .

أستطيع القول وبكل ثقة بأنها تشتغل على البروباجندا. عليك أن تتابع الخبر ذاته على شاشتي قناتي العربية والجزيرة مثلاً، كلاهما تعرض الخبر ذاته، أو المعلومة ذاتها، والاستطلاع ذاته، ولكن وفق السياسة التي تنتهجها الجهة الممولة، وهي إما السلطة ذاتها، وإما شخص أو منظمة أو هيئة تابعة لهذه السلطة .

أقول بروباجندا لأنك ستفقد الحقيقة هنا، لأننا نتعرض خلال هذه المؤسسات الصحفية إلى التضليل والاستغفال بشكلٍ منظم، وجهدٍ دؤوب.

إذهب إلى القنوات والصحف الأخرى ستجدها تمارس ذات الوظيفة الدعائية، إما لمذهب من المذاهب، أو لحزبٍ من الأحزاب، أو للنظام الحاكم، أو لنشر الدجلنة.

٤- ماهو تقييمك لمدى استقلالية ومهنية دور النشر في العالم العربي ؟ ولماذا ترضخ بعض المؤسسات لضغوط الحكومات والسلطات ورغبات الشارع ؟

ربما ننعت الناشر في وطننا العربي بالمغامر، يمكننا نعته أيضا بالمراوغ، ولعلنا سنحدده بالمتواطئ، جميعها واردة.

الناشر عنصر من العناصر في عملية النشر، فهو يحتاج للكاتب وللمترجم وللترخيص ولفئة القراء وللمكتبات والمعارض، وفي كل هذا فهو محكوم بما لا يخالف سياسة النظام (والنظام هنا شمولي)، ولعادات وأعراف المجتمع (وهو مجتمع عرفي، قبلي، متدين)، ولذلك فهو محكوم بالعوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية واستقلال هذه العناصر.

لكن هناك ظاهرة تابعناها خلال الفترة الماضية يمكنني هنا نعتها بظاهرة الطابور الخامس، وتتمثل خصوصا في بعض من تلك الشخصيات المثقفة التي تسنى لها في وقت ما القيام على مهتمي الثقافة والإعلام في الوطن العربي، والذين كان لهم حضور قوي في تمرير بعض الكتابات التي كان من المتوقع حظرها في هذه الدول مثل مصر وسوريا والعراق.

إضافة إلى الدعم الذي تلقاه الكتاب المغاربة في فترة سابقة من قبل السلطات هناك لإمكانية بناء مدرسة ثقافية عربية مغاربية يمكن تمييزها عن تلك المدرسة في الشرق العربي، هذا إضافةً إلى ما أشرت عليه سابقا من تمرير كتابات قادمة إلى دار النشر من تأليف كتاب غير مواطنين وترجمات لكتاب أجانب.

٥- بالنسبة لحركة الترجمة قد يعتبرها البعض بطيئةً ورديئة في العالم العربي. من وجهة نظرك ماهي أهم المعوقات التي تقف في طريق حركة الترجمة ؟

لعلي سأكتفي بمختصر، وسأقول أنها بطيئة لأن القارئ العربي تقليدي، ويكتفي بالكتابات الكلاسيكية للكتاب العرب، وأخيراً فلم تعد تحتوي المكتبات في العالم العربي غير على كتب الأساطير والخرافات، ولن تجد الكتاب المترجم غير في أيدي فئة جد قليلة من القراء، قليلة حتى في أوساط الكتاب والأدباء أنفسهم.

ورديئة، لأن الكثير من المترجمين ليسوا بمحترفين، ولاباع لهم في المادة التي يتناولها المؤلف الأجنبي، وأنّ بعضاً من دور النشر، وليست بالقليل، تركز في كثير من إصداراتها المترجمة على القصص التي تستهوي الجمهور كما هي في القصص البوليسية المستهلكة ولا تتطلب مترجما متخصصا كما هي الترجمات للمادة العلمية أو الأدبية ذات الأداء الفني العالي، ثم فالمترجم يجب أن يكون فناناً، وهذه موهبة .

لكني سأتحدث عن الترجمة كمشروع وكمنظومة تقوم على أسس يجب أن تتوفر ابتداءاً، وعلى عناصر يجب الإحاطة بها لاحقا.

٦- إذن فالترجمة، هل هي مشروع مؤسسي، مشروع دولة، أم مشروع فردي؟

دعنا نعود للترجمات العربية في بغداد وفي الأندلس، وهي ترجمات إسلامية في الأساس لأن اللغة العربية كانت هي لغة كافة الخاضعين لسلطة الدولة الإسلامية آنذاك، فالمترجمون العرب، وليس الأوربيون،

هم من كشفوا عن ذلك الكنز الفلسفي المعرفي العظيم للإغريق، ونقلوه إلى أوروبا خلال عمليات النقل التي جرت على الترجمات العربية بفضل ذلك التلاقح الحضاري الذي تحقق في نطاق الدولة الإسلامية حينذاك.

هذه الترجمة كانت مشروعاً عالمياً بحق، أحدث تلك الوثبة المعرفية الكبرى التي أذكت التفكير الانساني، ونقلته إلى مرحلةٍ من الوعي مختلفة تقوم على التأمل والتحليل.

٧- هل كان مشروعا مؤسسيا حينذاك ؟ ولاشك

مشروع دولة؟ ولاشك

مشروع أفراد؟ ولاشك

كلها معاً أنتجت تلك الملحمة الترجمانية الحضارية الكبرى في ظرفٍ فريد في تاريخ العرب والمسلمين خلال تلك الفترة من الانفتاح على ثقافات وآداب وفنون الشعوب الأخرى، وخصوصاً تلك التجربة في الأندلس، والتي يمكن نعتها بحق بالتجربة العربية.

هل نحن بحاجة إلى مثل هذا التضافر في وقتنا الراهن لخلق واقعةٍ كهذه؟

أظن بأن أي محاولة للترجمة لن تتم إلا بتوفر المترجم، والممول، والناشر والجمهور الذي سيقبل على مثل هذه الترجمات .

من هو الممول ؟ هذا السؤال يكتسب أهمية خاصة .
لأن المترجم سيقضي وقتا ليس بالقصير، وليس بالسهل، ولكن هل نضيف "وغير مجزي"؟

بل علينا أن نضيف ومجزي، وليس غير مجزي.
لأن الترجمة غير الخلق في الفن والأدب كمشروعٍ مركب يمثل مشروعا خاصا في الأساس، مشروع الكاتب بصورةٍ مباشرة، ويمثل ملكيةً خاصةً به، ويؤشر ويدل عليه، وسيضعه في المكان الذي الذي يستحقه بين الكتاب، وهو يكتب وليس بالضرورة أن يشترط ممولا ليطبع كتابه وينشره.

لكن المترجم ناقل، ولا أظن بأحد قام بترجمة دون أن يحصل على التمويل، إلا أن يكون كعمل تسويقي أوّل لاستدعاء الممولين وإغرائهم بتمويل ترجماته اللاحقة، أو أنه سيتفق مع دور نشر - متى استحسنت ترجمته - لنشر ترجمة هذا الكتاب.

إذن فالممول شرط أول وأساس ليتمكن المترجم من تأسيس مشروعه في الترجمة، وأظن أن الممول هو الناشر ذاته .

ولعبت دولة الكويت خلال " مشروع عالم المعرفة " دوراً كبيراً وحاسماً في التمويل والنشر لسلسلة من الترجمات لجملةٍ من المترجمين قاموا على ترجمة مؤلفات أجنبية في مختلف صنوف المعرفة من علوم وفنون وآداب، وأثرت المكتبة العربية بهذه الترجمات كما لم تفعل أية دولةٍ عربية أخرى.

كانت دار الهلال والدولة في مصر تقريبا قد فعلت شيئا كهذا، لكن ليس بمستوى الكم والكيف الذي وفرته عالم المعرفة.

هل من مشاريع ترجمة فردية خاصة؟ يباشرها المترجم ذاته ويتحمل تكلفة طباعتها ونشرها؟

لعل البعض حاول شيئا كهذا، ولكن لم يتأسس مشروع فردي يشار إليه بالبنان.

ساهمت مجلة نزوى العمانية بنسبة ما في هذا، ودورياً خلال صدورها الشهري في استقبال بعض الترجمات التي قام بها البعض لنصوصٍ قصيرة، أو مقاطع معينة من كتاب، وبمقابل مادي.

ربما مركز دراسات الوحدة العربية " مجلة المستقبل " قامت بشيء كهذا، لكني لا أستطيع تأكيده، لأن كثيراً مما قرأته فيها لم يتضمن أعمالاً مترجمة.

وسنرى هنا الأهمية البارزة لدور الممول الناشر في عملية الترجمة وخفوتها، بل ونكاد نقول بتوقفها، وتلعب هنا سياسة وتوجهات وأغراض الدولة أو أي ممول الدور والسبب الرئيسين في تبرير عملية التمويل لهذه الترجمات.

ولأننا في الوطن العربي تحت أنظمة غير ديمقراطية - وإن اتخذت بعضها شكلا تقريبيا للنظام الديمقراطي - فستظل مثل هذه القرارات غير برامجية - رغم أنها استمرت في الكويت لفترة طويلة كبرنامجٍ متصلٍ فاعل وناجح - وستتوقف متى توقفت، أو ستستمر حسب رغبة السلطة القائمة، ولعل انقلاباً ما على الحاكم قد يغير كل شيء ورأسا على عقب.

يبقى المترجم في طرحنا هذا مشروطا بالممول والناشر، والذي قد يكون دولة أو مؤسسة أو هيئة أو مركزاً.. ولعبت الدولة - حتى لو سمينا مجلة أو داراً للنشر- الدور المفصلي في هذه العملية .

وسنبقى أخيرا مع المترجم ليس في اشتراكه في هكذا مشروع من مشاريع الترجمة فحسب، بل وكمبدع وفنان وكمحترف.

وستجد الكثير من المترجمين في مجال الفن والأدب بأكثر مما هم في مجالات العلوم والمعرفة الأخرى، فالدراسة الكلاسيكية لدينا في الوطن العربي للغات الأجنبية تندرج تحت يافطة بمفردة الآداب، ويسمونها كلية الآداب، وخصوصاً الأدب الأنجليزي، يليه الأدب الفرنسي.

لكن هل نستطيع أن نزكي خريج كلية الآداب كمترجم؟ وكيف بمترجمي الكتابات العلمية في الفيزياء والرياضيات وعلوم الاقتصاد والإدارة وخلافها؟ من قِبَل خريجين في الآداب.

ولذلك فستجد أن أغلب الكتب المترجمة هي كتب الفن والأدب، وأن الترجمات غالبا من الانجليزية، أو من ترجمات إنجليزية سبقت لكتابات باللغة الفرنسية أو الألمانية، ولكن حسب علمي ليست من ترجمات عن الروسية في وقت سابق لمترجمين - يمنيين مثلا - رغم أن أغلب المنح الخارجية كانت إلى روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي قبل انهياره في التسعينات من القرن الماضي.

وهذا مايؤكد على ما أشرنا إليه سابقا من شرط " الاحتراف المركّب " للمترجم في كلتيهما : في اللغة .

الناقل منها، والناقل إليها - وفي المادة التي تناولها مؤلف الكتاب، فليس كل من أضاف لغة أخرى إلى لغته سيكون قادرا على الترجمة ما لم يكن متخصصاً في هذا المجال.

ولاشك بمشكلات لغوية - تصويرية خاصة يواجهها المترجم لأجل النقل الأمين لتقنية ومراد الكاتب، ولعلنا ببعض المفردات أو التركيب اللغوي خلال الجمل والفقرات في لغة الكتاب لن تكون مطواعةً في النقل إلى اللغة العربية، ولابد في بعض أحايين من إيراد المفردة ذاتها التي ذكرها المؤلف بجانب المفردة العربية، لأن كل المفردات المماثلة في العربية لم تحسم المعنى أو الشكل الذي ابتغاه المؤلف.

كل هذا يعني أن يكون المترجم ملماً بموضوع الكتاب الذي سيقوم بترجمته، أن يكون خريج علوم فيزياء أو رياضيات متى ترجم كتابات في هذه التخصصات، وعلى درجة علمية تضعه في منزلة المحترف.

وأن يكون ضليعا في هذه المادة - بل ومؤلفاً فيها بلغته هو أو باللغة التي يترجم عنها - إلى جانب قيامه بعملية الترجمة، وأن يتوفر على الخلفية اللازمة في علوم اللغة والنحو والصرف والبلاغة.

وهنا سأضيف من جهتي شرطا ثالثا يجب أن يستوفيه المترجم، وهو أن يكون فنانا، هذا الشرط يهمني شخصيا في اختياري للكتب المترجمة، وقبل أن أقرأ عنوان الكتاب، أبدأ دائماً بقراءة إسم المترجم.

حوار: مــع عادل مــرزوق
حول حرية الصحافة في دول الخليج

حاوره: محمد سميح

في زمن تعد الصحافة مهنة خطرة ببلادٍ شمولية، تقمع الرأي والتفكير، وتحجب المعلومة كأنها سر عسكري، يجب التكتم عليه، كان لمواطن هذا الحوار مع عادل مرزوق رئيس تحرير البيت الخليجي، عن مخاطر ومآلات العمل الصحفي بدول الخليج، بين مفاهيم غائبة حول حرية الصحافة وحق تداول المعلومات وحقوق الرأي والتعبير، ومخاطر يتعرض لها الصحافي العمل بالشأن الخليجي، بالاغتيال المعنوي أو الجسدي أو السجن، نظرة بانورامية مع صحافي ورئيس تحرير البيت الخليجي.

- لا يجب أن يكون هناك حد لحرية الصحافة في المطلق، لكن بطبيعة الحال، هناك حدود يجب ألا تتخطاها هذه الحريات مثل المساس بكرامة الأفراد أو تشويه السمعة أو الافتراء.
- البحرين تقدمت في السنوات الأولى لمشروع الإصلاح السياسي عام ٢٠٠٢ لكنها عادت في ٢٠١١ إلى انتكاسة فظيعة.

- لا يمكن القول بأن هناك ممارسة حرة للصحافة في دول الخليج.
- في بعض بلدان الخليج يمكننا القول إن حياة الصحفيين تتعرض للخطر في حال تجاوز الخطوط الحمراء أمامه، وفي بعض الدول الأخرى تكون الأمور أقل خطورة.
- على الصحافي أن يخوض معاركه مع أي منظومة تقف ضد حرية الرأي والتعبير أو أي من الحقوق الواجب ضمانها للمجتمع.
- رفع سقف الحريات الإعلامية كان الاضافة الأهم التي قدمتها الجزيرة على الشاشة العربية وكذلك ظهور الصوت الذي كان مقموعًا لسنوات وتناول الموضوعات المحرمة.
- مواطن مشروع إعلامي مميز، تعرض لتحديات كبيرة استطاع تجاوزها والمرور منها. مواطن اليوم هي جزء من المشهد الإعلامي في الخليج ويحسب لها أنها منصة وفية لمبادئها ولما تعهدت الالتزام به.

١- إلى أي حد تقف حرية الصحافة، هل تعد السخرية حقًا صحفيًا؟ أم يجب الأخذ بالاعتبار ردود فعل الآخرين؟

لا يجب أن يكون هناك حد لحرية الصحافة في المطلق، لكن بطبيعة الحال، هناك حدود يجب ألا تتخطاها هذه الحريات مثل المساس بكرامة الأفراد أو تشويه السمعة أو الافتراء وكذلك هو الحال في التورط بدعم خطابات الكراهية والتمييز والخطابات المتطرفة المتصلة بدعم الإرهاب. هذا التقييد يجب ألا يكون خاضعًا للتفسير العشوائي أو الانتقائي من جانب الدول والحكومات وبما يشمل الأجهزة القضائية بل هناك محددات مهنية وأخلاقية داخل الحقل الإعلامي تمارس وظيفة الضبط، كما أن هناك اتفاقيات ومعاهدات دولية (خطة عمل الرباط ومبادئ كامدن) ناقشت هذه المحددات والمحاذير وسبل تنظيمها، أولى هذه الإجراءات هي النقابات المهنية المستقلة التي يجب أن تتضمن مجالس مراقبة وتدقيق على أعمال الصحفيين وفق قواعد وأخلاقيات العمل الصحافي.

مع اتساع منصات التعبير عن الرأي باتت الأجهزة القضائية معنية بتطوير أدواتها للإلمام بهذه الإجراءات بما يضمن الحرص على ألا تكون حرية التعبير في خطر جراء تفرد الدولة بتحديد ما هو مسموح وغير مسموح من جهة وبين أن يكون هناك خطوط حمراء يجب أن تقف حرية الرأي والتعبير عندها من جهة أخرى.

٢- كيف ترى حرية الصحافة بدول الخليج؟ هل هناك صحافة خليجية حرة من داخل الخليج؟

الذهاب إلى رأي قاطع على جميع الدول يبدو صعبًا. بشكل عام، حرية الصحافة في الكويت أفضل من بقية دول الخليج، لا يعني ذلك أن الحري ات الصحافية في الكويت هي نموذج مثالي لكنها ببساطة أفضل السيئين. بشكل عام أيضًا، لا يمكن القول بأن هناك ممارسة حرة للصحافة في دول الخليج، البحرين تقدمت في السنوات الأولى لمشروع الإصلاح السياسي عام ٢٠٠٢ لكنها عادت في ٢٠١١ إلى انتكاسة فظيعة. هناك تقدم في بعض الأحايين لكنه تقدم بطيء تعكره انتهاكات فظيعة تجعلنا نشك في مقدرتنا على الزعم بأنه كان هناك تقدم فعلًا!

٣- هل تتسم صحافة المعارضة الخليجية في الخارج بالحياد؟ أم تقع في شرك عداء الأنظمة الخليجية وحسب؟

لا يوجد صحافة معارضة (محايدة)، المنصات الإعلامية التي تعود ملكيتها ووضع سياساتها التحريرية لقوى المعارضة أيًا تكن أيديولوجياتها هي منصات لممارسة (النشر) لا منصات صحافة حرة ومستقلة.

الصحافة الحرة هي وليد المجتمع دون التورط في أجندات سياسية. صحيح أن هذا الفصل صعب وأننا نتورط في السياسة بطريقة أو أخرى، لكن إذا أدركنا أننا أمام هذا التحدي وحاولنا تجاوزه فسنكون أقرب إلى إنتاج صحافة مستقلة وحقيقية تمارس دورها في مراقبة الجميع، الحكومات ومعارضاتها في آن معًا.

٤- ما الصعوبات التي تواجه الصحافة لإجراء أبحاث استقصائية من داخل دول الخليج؟ وكيف يتم التغلب عليها أو التلاعب بشأنها؟

الصحافة الاستقصائية تحتاج للوقت والميزانيات وتفرغ الصحافيين والتدريب المناسب لصقل مهاراتهم الاستقصائية، وقبل هذا كله تحتاج لوجود بيئة آمنة لعمل الصحافي وتشريعات تضمن له الحماية وحق الوصول إلى المعلومة. الصحافة الخليجية تمر بانتكاسة في كل هذه الأصعدة دون استثناء، وهو ما يجعلنا -الصحافة الخليجية- بعيدة عن الصحافة الاستقصائية واشتراطات وجودها.

٥- في ظل صعوبة تداول المعلومات ومقدار الشفافية بدول الخليج، ما سبل الصحفي الخليجي أو المهتم بالشأن الخليجي لتحصيل المعلومات؟

هنا يكمن التحدي الحقيقي للصحفيين في دول الخليج في مواجهة هذه التعقيدات والوصول إلى المعلومة والكشف عنها. بيئة عمل الصحافي ستكون سهلة وبليدة إذا ما قرر الرضوخ لقواعد العمل التقليدي معتمدًا على البيانات الحكومية الرسمية واللقاءات بالمسؤولين. إذا قرر التمرد على هذا الواقع فهو أمام مصاعب كبيرة وشاقة. الصحافي الحقيقي هو من سيتمرد ويبحث عن المعلومة الصحيحة التي تتيح للمواطنين معرفة ما يحدث في بلدانهم من أخطاء. وظيفة الصحافي هي أن يراقب كل شيء وأن يعلم الناس بمواطن الخلل والقصور وليس أن يكون مجرد ببغاء يعيد قراءة ما يصل إليه من معلومات.

٦- هل يعمل الصحفي الخليجي سائرًا على حبل، بمعنى أن حياته دائمًا مهددة بالخطر إذا تجاوز في حق أحد الأنظمة الحاكمة؟

يختلف الوضع من دول خليجية إلى أخرى؛ في بعض بلدان الخليج يمكننا القول إن حياة الصحفيين تتعرض للخطر في حال تجاوز الخطوط الحمراء أمامه، وفي بعض الدول الأخرى تكون الأمور أقل خطورة. بطبيعة الحال، ما تقوم به الدول من انتهاكات، تعطينا دلالات واضحة على خطورة العمل الصحافي المحترف في أي دولة وسجل غالبية دول الخليج هو سيئ للغاية.

٧- كيف تلقيت خبر مقتل جمال خاشقجي؟ وما أهم الأحاديث أو المشاعر التي تداولت في أوساط الصحفيين أيامها؟

تصفية الصحافي جمال خاشقجي تمثل واحدة من أبشع صور الانتقام من الصحافة والصحفيين في الخليج والعالم. بالتأكيد كان مشهدًا مروعًا وجريمة نكراء لا يمكن وصفها. العزاء الوحيد هو أن ردود الفعل الدولية كانت كافية وفي المستوى المأمول حتى لا تتكرر مثل هذه الجريمة لأي صحافي خليجي في أي مكان. في الحقيقة، لقد افتدى جمال خاشقجي الصحفيين الخليجيين بنفسه.

٨- هل يصارع الصحفي الخليجي من أجل حرية صحافته في وجه الأنظمة الحاكمة أم الأنظمة الحاكمة والإسلام السياسي؟ وهل ترى اختلافًا بين موقف الأنظمة الحاكمة وتيار الإسلام من حرية الصحافة؟

على الصحافي أن يخوض معاركه مع أي منظومة تقف ضد حرية الرأي والتعبير أو أي من الحقوق الواجب ضمانها للمجتمع. قد تكون مؤسسة الحكم هي الخصم،

في بعض الأحايين قد يكون فصيل مجتمعي ينتمي لتيارات الإسلام المتشدد ودعاة التطرف أو حتى العلمانية في بعض تجلياتها المتوحشة. ليس المهم هنا أن نقف عند هوية هذا الخصم، المهم هي تلك القيمة أو الحق الإنساني الذي يدافع الصحافي عنه.

٩- هل أضافت تجربة قناة الجزيرة للصحافة الخليجية والعربية قيمة صحافية؟ وإن كان نعم فما تلك الإضافات من وجهة نظرك؟ وهل تنتصر الجزيرة لحرية الصحافة أم تأخذ صف الأجندة السياسية؟

للجزيرة ما لها وعليها ما عليها، ولا شك أن الجزيرة مثلت نقلة نوعية في تاريخ الصحافتين الخليجية والعربية عبر ما قدمته شاشتها من منتج تخطى الخطوط الحمراء ونقل المواطن الخليجي والعربي إلى فضاءات جديدة لم يألفها من قبل.

رفع سقف الحريات الإعلامية كان الاضافة الأهم التي قدمتها الجزيرة على الشاشة العربية وكذلك ظهور الصوت الذي كان مقموعًا لسنوات وتناول الموضوعات المحرمة. بطبيعة الحال، الجزيرة كأي منصة إعلامية عربية أو حتى عالمية، كانت لها انحيازاتها السياسية وما تزال.

١٠- هل يمكن للصحافة المستقلة الخليجية أن تدعم أفكار المواطنة والحريات بين شعوب دول الخليج؟

بل واجبها الذي يجب أن تلتزم به، تنجح في ذلك تارة وتخفق تارة أخرى. الصحافة هي نتاج المجتمع ووظيفتها أن تضمن المواطنة والحريات لأنها خرجت وتخرج من هذا الفضاء وتعمل فيه. الصحافة التي لا تفعل ذلك هي صحافة مجرمة، دون شك.

١١- شبكة مواطن الإعلامية، أحد المشاريع الإعلامية الخليجية المستقلة، كيف تقيّم أدائها، خاصة أننا نحتفل بإصدار العدد الخمسين منها؟

مواطن مشروع إعلامي مميز، تعرض لتحديات كبيرة استطاع تجاوزها والمرور منها. مواطن اليوم هي جزء من المشهد الإعلامي في الخليج ويحسب لها أنها منصة وفية لمبادئها ولما تعهدت الالتزام به.

سبع سنوات على رصيف22..

كريم سقا: "الصحافة الرقمية هي رهان المستقبل"

حاوره: محمد هلال

في عالم سريع التطور، تسيطر فيه التكنولوجيا يوما بعد يوم على دقائق حياتنا، وعبر تطبيقات حديثة بدءا من وسائل تواصل واتصال أرخص وأسرع من سابقتها، مرورا بتنظيم أفضل لعمليات النقل وحركة البضائع وانتقال البشر وغيرها من التكنولوجيات النافعة، وعلى الجانب الآخر، تلك الأدوات التكنولوجية نفسها تُمكن السلطات من رقابة أقوى وتحكم وسيطرة على البشر وحرياتهم، بين هذا وذاك نتساءل حول الصحافة في العصر الرقمي، حدودها وطموحاتها، هل تكسر التكنولوجيا الرقمية احتكار السلطات للصحافة التقليدية؟ أم تلعب دورا في ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية، هل تزيد من حرياتنا أم تعطي السلطة سيطرة أكبر علينا وعلى حرياتنا؟

في هذا الصدد التقت "مواطن" كريم سقا، ناشر التجربة الرائدة في عالم الصحافة الرقمية العربية المستقلة، رصيف ٢٢. وحول الصحافة الرقمية، ماضيها، تحدياتها الراهنة ومستقبلها، كان معه هذا الحوار:

- الصحافة الرقمية لم تكسر احتكار السلطة ولكن تنخر في عظامها.
- قطار الحداثة فات البلدان العربية وهي تبحث عن هويتها.
- الناشرون لا ينظرون لمحركات البحث أو جوجل وفيسبوك بوصفها أدوات مضرة.
- الشباب العربي طموح ولم يعد يتقبّل الصحافة المؤدلجة والرسمية.

1- كيف ترى دور الصحافة في ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية في العالم العربي؟

كلمة "العالم العربي" على إطلاقها كلمة مربكة وغير دقيقة، لأن كل منطقة في هذا المحيط العربي لها خلفيتها التاريخية والاجتماعية ونظام حكمها الخاص ووضعها الاقتصادي الذي يتحكم بالناس وتطلعاتهم وطموحاتهم وتصوراتهم المستقبلية والتي بدورها تفرض عليهم معايير الحرية المطلوبة والديمقراطية المرجوة في النظام.

هناك بلدان لا تتمتع بحريات سياسية أو نظام ديمقراطي لكن شعبها راضٍ عن أوضاعه، وبلاد أخرى شعبها شبه راضٍ، وثالثة شهدت الكثير من الثورات.

البلدان العربية واكبت أنظمة إقطاعية واستبدادية كحال أغلب دول العالم، الفارق أن بلادنا بعد استقلالها انشغلت طوال عقدين أو يزيد في محاولة خلق هوية ما، لأن تلك البلدان ظهرت على الخريطة نتيجة تقطيعات وترسيمات مصطنعة، ففاتها في تلك الفترة قطار الحداثة والذي لم يكن يتعارض مع الفكر السائد وقتها مثلما يتعارض مع الفكر السائد اليوم في مختلف الأقطار العربية.

النكبة الفلسطينية أيضا أثرت في حال الحريات في بلادنا، فكل من يطالب أو يفكر في الحرية يُخوّن لأن الأولوية لمحاربة الإمبريالية. وبالتأكيد النفوذ السوفييتي أيضا له أثره السلبي في بلادنا خاصة فيما يتعلق بالمسار الديمقراطي وحرية التعبير.

كل هذا انعكس على الصحافة العربية، فالصحافة المؤدلجة التابعة للحكومة الآن باتت جوقة للحكام، وهذا واضح في غياب أثر الصحف الكبرى كالشرق الأوسط والأهرام والنهار ونشأة الصحافة الجديدة في الخليج والتي تهتم بأخبار العالم كله دون التطرق لمساءلة السلطات الثلاث المحلية في بلادها.

من جهة أخيرة، الرجل والمرأة العربية يعون تماما أين هي الصحافة الحقيقية وأين صحافة التطبيل، لذلك يلجأ الكثيرون للصحافة الأجنبية، مما يزيد من تأزم حال الصحافة العربية لانفضاض القراء عنها.

٢- هل كسرت الصحافة الرقمية احتكار السلطات العربية لأدوات الميديا التقليدية؟

الصحافة الرقمية لم تكسر احتكار السلطة ولكن تنخر في عظامها، لأسباب عدة؛ منها القارئ الذي لا يريد سماع ما يعاكس الرواية الرسمية سواء لحزبه أو طائفته أو لقائده الملك أو الرئيس. وأيضا للأخبار المزورة دور في التضليل الإعلامي وزعزعة الثقة في كل ما يقرؤه المرء. تلك الأسباب تمد في عمر الميديا الرسمية وفاعليتها.

للسوشيال ميديا أيضا دور إيجابي في خلخلة احتكار السلطات العربية لأدوات الإعلام التقليدية، فكثير من الفاعلين على مواقع التواصل الاجتماعي، من حقوقيين وغيرهم صاروا مصادر للمعلومات مثلهم مثل الصحافة، وهذا بدوره يشكل خطرا عليهم، كونهم فاعلين، مما يعرضهم للتهديد أو السجن.

أيضا مواقع التواصل الاجتماعي كفيسبوك وتويتر تمارس بعض الفلترة على المحتوى المنشور، كما حدث في تحقيقات مقتل خاشقجي وتصريحات ترامب وقت الانتخابات الأمريكية. من الضروري أيضا الانتباه لدور الـAI "الذكاء الاصطناعي" وتدخلاته الغبية أحيانا في المنع، أو في دور موظف متحيز لجانب ما.

الناشرون لا ينظرون لمحركات البحث أو جوجل وفيسبوك بوصفها أدوات مضرة، ربما تتعرض مادة من بين كل مِئتي مادة، أي نصف في المائة، تتعرض للإبلاغ من قبل القراء أو لشيء من المساءلة من قبل منصة فيسبوك أو تويتر، غير ذلك هي أدوات جيدة تمكننا من الوصول للقراء.

٥- من خلال تجربة رصيف ٢٢، كيف ترى التغير في الصحافة الرقمية بين سبع سنوات والآن؟

بحكم كوننا في رصيف٢٢ من الأوائل المستمرين حتى الآن، يمكنني القول بأن التغيير طال الجميع، وهو مستمر بشكل كبير. نحن مثلا بدأنا كموقع "إنفو تاينمينت" إخباري-تسلية ومع الوقت تحولنا لموقع حقوقي أكثر من أي شيء آخر فبلادنا تعاني الكثير من المشكلات وكلنا نأمل في مستقبل أفضل. وتلك المواضيع الحقوقية هي التي يمكن من أجلها بناء فريق عمل جدي متكاتف يعمل بعزم حول الساعة.

التحدي المالي أيضا يظل تحديًا راهنًا، باستمرار نبحث كيف نغطي نفقاتنا. القارئ العربي، بعكس القارئ الأوروبي مثلا، غير معتاد على أن يدفع نظير ما يقرؤه خاصة إلكترونيا، نأمل أن تروج تلك الثقافة في المجتمعات العربية.

أما على مستوى الشكل، فعالم الانترنت عالم حديث نسبيا، تقنيا، نحاول أن نحذو حذو الرواد العالميين في المجال وهم بدورهم يواجهون التحديات باستمرار وبالتجريب يتوصلون لحلول للمشكلات التقنية الجديدة ونحن بدورنا نستفيد من تجاربهم.

٦- هل أنت متفائل من مستقبل الصحافة الرقمية في العالم العربي؟

أنا متفائل، فالعمل الجيد والكتابة الجيدة تفرض نفسها وتلقى الرواج. والشباب العربي طموح ولم يعد يتقبّل الصحافة المؤدلجة والرسمية، فهم يرون مباشرة المصالح التي تكتب ويميزون بسهولة بين الأخبار الصحيحة والمضللة، يعرفون تماما من يحترم ذكاءهم ومن يعاملهم كرعايا عليهم السمع والطاعة. أنا متفائل بمستقبل أفضل حول البلاد العربية الـ٢٢، نمرّ بحقبة صعبة لكنها ستنجلي حتما.

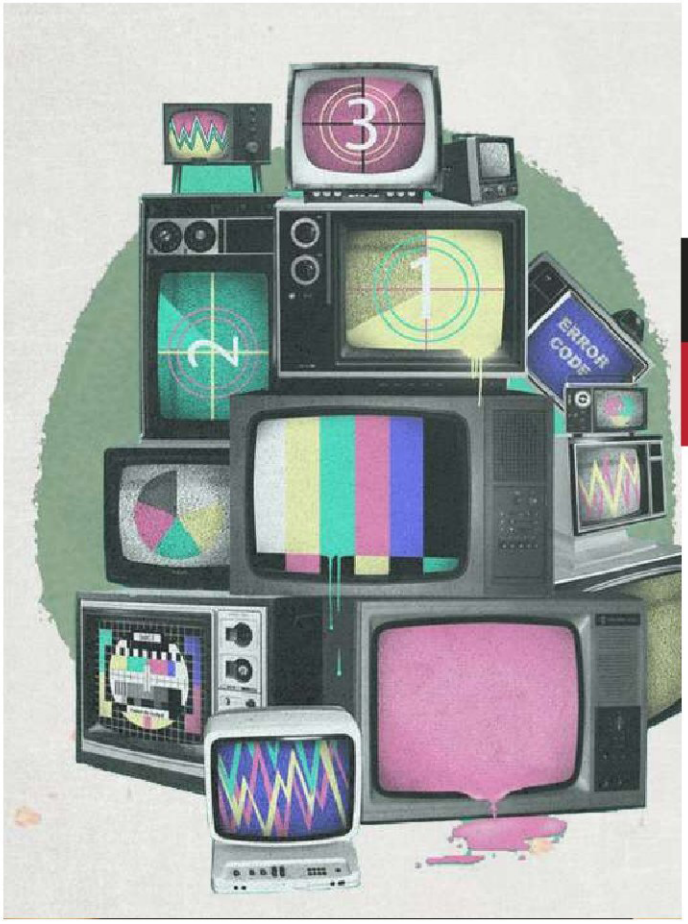

فاروق محافظ
كـاتب وصحـفي

في عصر البروباغاندا والإعلام الموجه، تقع الشعوب ضحيةً لوهم السلطة الموجه عبر وسائل الإعلام الممولة حكومياً أو التابعة لمراكز القوى المختلفة، ما يعني تغييب الوعي العام للمجتمعات والشعوب عن الحقيقة والالتفاف على العملية الديمقراطية والتحكم بردود الفعل الإنسانية ومفاهيمها حول القيم المدنية،

الصحافة الحرة كضرورة حضارية وإنسانية لحفظ القيم المدنية والدفاع عنها أمام بروباغاندا السلطات السياسية والأيديولوجيات.

تتحكم أهداف السياسة الخارجية للدول بنوع ومحتوى المادة الإعلامية المقدمة للفئات المستهدفة وفق معيارٍ واحدٍ هو مقدار مساهمتها في دعم المواقف التي تتبناها سياستها الخارجية تجاه هذه القضايا في هذه المجتمعات والمناطق الجغرافية تحديداً، مهما كان ذلك بعيداً عن الحقيقة، بالإضافة إلى تقديم الحقيقة في خطابٍ يخدم ذات التوجه.

قنواتٌ عربية ممولة حكومياً، كانت وسيلة إعلامٍ مؤثرة في تشكيل الوعي الجمعي العربي تجاه القضايا المختلفة محلياً وإقليمياً، وأكثر هذه الأدوار تأثيراً هو مساهمتها في توجيه أحداث الربيع العربي بداية العقد الماضي. إحدى هذه الشبكات الإعلامية تبنت تفريخ قنواتٍ عدة أخرى، ناطقةً باللغة العربية والإنجليزية إلى جانب القناة الأم، ولكنها بالتأكيد مختلفة المحتوى في كل لسانٍ تنطق به.

في نسختها الإنجليزية، ستدافع عن الديمقراطية، الحريات المدنية، النسويات والأقليات العرقية والجنسية، فيما ستدعم قوانين وممارسات اضطهاد هذه القضايا في نسختها العربية التي تتحفظ فيها عن حقيقة الوضع في بلدانها الممولة لها، ناهيك عن تزوير الحقيقة أو إعادة صياغتها وفق أهداف السياسة الخارجية للممول.

إن صحافةً بهذا الشكل تشكل تهديداً لكل ما حققته الحضارة الإنسانية حتى اللحظة، فالحقيقة هي فقط ما تقدمه وسائل الإعلام المؤثرة وإن كانت ملفقةً في الواقع، ولذا فإن بحث موضوع الصحافة الحرة في عالم اليوم يصبح أمراً أكثر أهميةً من أي عصرٍ مضى.

الأهمية الحضارية للصحافة الحرة

يقوم المجتمع الإنساني على صراع المتناقضات الاجتماعية في الفكر والسياسة والاقتصاد، أي بصورةٍ أكثر بساطة "حركة الاختلاف"، وهو ما يضمن دوماً حدوث التغيير والطفرات الاجتماعية سواءً كانت ضارةً أو نافعةً للمجتمع الإنساني، وثبات أي مجتمع واستئصال أي اختلافٍ منه يعني تخلفه حضارياً.

يساهم الإعلام الرسمي والموجه في نقل خطابٍ موحدٍ للجماهير، خطاب القوة الموجهة، الذي يساهم في إنتاج وعي موحد وثابت وفق مقاس السلطة السياسية أو المعارضة أو أية مراكز قوى مؤثرة، وهو الأمر الذي يمنع تحقق أي اختلاف أو نقدٍ مستقبلي، أي التحول للتفكير بعقل الفرد أو الزمرة الحاكمة أو المؤثرة والاكتفاء بالوقوف عندها في العملية الإدارية.

حضارياً، تمكن الصحافة الحرة المجتمعات من الاحتفاظ بحركةٍ حرة ومثمرة لديناميكا المتناقضات الاجتماعية والسياسية بين المجتمع والسلطة السياسية، حيث أنها وباستمرارها في نقل الحقيقة تحافظ على وجهة نظرٍ شعبية مستقلة خارج الأهداف الضيقة للجماعات والقوى، وتؤسس بدورها لوعي نقدي بنّاءٍ يقف على الحقيقة كما هي عليه، ويساهم بدوره في استمرار حدوث طفراتٍ اجتماعية نافعة وتدعم عملية تطور المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات.

إنها بالتأكيد إحدى ضمانات الرخاء الحضاري من حيث مهمتها المتمثلة في نقل الحقيقة للمجتمع والمساهمة في خلق

ردود فعلٍ مختلفة تجاه تعامل السلطة السياسية مع القضايا المختلفة ومراجعة الموقف الثقافي التقليدي والمحافظ من مسائل مختلفة واكتشاف الدوافع خلف اتخاذ هذه المواقف ومدى قدرتها على الإقناع.

هذه العملية النقدية التي تنمي روح الاختلاف كنتيجة لجهود الصحافة الحرة تحقق تفاعلاً حضارياً يدفع بالمجتمعات للتغيير والاستمرار في خط سيرها الحضاري، حيث يمكنها أن تفوت الفرصة على القوى المؤثرة والسلطات السياسية والدينية في تحقيق أهدافها الضيقة على حساب المجتمعات إلى تحقيق وعيٍ مجتمعي بأهمية الدور المشترك للوقوف أمام ذلك والوصول إلى أرضٍ مشتركة تتحقق فيها المصالح العامة قبل غيرها.

أهمية الصحافة الحرة بالنسبة للحقوق المدنية

تحتكر الأنظمة السياسية والقوى المؤثرة المعلومة وتمنعها عن الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع تحت دوافع وذرائع مختلفة أهمها هو بقاء الوضع كما هو عليه، أي البقاء على رأس الهرم أو الحفاظ على المصالح الحالية أو مصالح أخرى مستقبلية وهكذا.

الصحافة الحرة تُعنى بمسؤولية إتاحة المعلومة المحتكرة والممنوعة عن الجميع بوصفها حقاً إنسانياً مدنياً لكل فردٍ في المجتمع، ولما لذلك من دورٍ في تحقيق عدالةٍ عامة تمنع تغييب الفرد عن الواقع الاجتماعي والسياسي والفكري، ومنع استغلاله و تحويله في مجتمعٍ ديمقراطيٍ لدميةٍ في مشروعٍ أكبر دون علمه.

من جهةٍ أخرى يؤخذ عتبٌ على الديمقراطية بتوصيفها خاضعةً لتأثيرات المال الذي يستطيع صناعة مؤثراتٍ إعلامية واقتصادية مختلفة تؤثر في إرادة الناخب، ما يعني قدرة القلة الممتلكة للثروة في المجتمعات الرأسمالية على إدارة العملية الديمقراطية بشكلٍ أقرب للمسرحية التي يمثل فيها المواطنون دون علمهم بدورهم المسرحي فيها.

إلى حدٍ كبير يمكن القبول بهذا النقد والعتب على مسألة الديمقراطية في المجتمع المدني، ولكن هنا يبرز دور الصحافة الحرة من جديد في قدرتها على توفير جوٍ ديمقراطي حرٍ عبر نقل الحقائق للمواطن والمجتمع دون تأثيرات وتحفظات مراكز القوى والإعلام الموجه.

نقل محتوىً إعلامي حر وواقعي يوفر جواً ديمقراطياً حراً كذلك من حيث صناعة وعي سياسي فردي واجتماعي موضوعي مستقل، الأمر الذي يحقق صفاءً ذهنياً في توجه الناخب وقيامه باختياراتٍ أكثر عقلانيةٍ بعيدةٍ عن التعاطفات المؤثرة والتعصبات الشعبوية.

هذه النتيجة لن تقف مؤثرةً فقط في الفرد والمجتمع فقط وإنما على مراكز القوى المتنافسة على السلطة أيضاً، حيث إن وعياً فردياً مجتمعياً موضوعياً يعني ضرورة وجود برنامجٍ سياسي موضوعي ومتوافق مع عقلانية الوعي الجمعي الذي كانت الصحافة الحرة عاملاً مهماً في صناعته.

من جهةٍ أخرى، يمكن القول إن الصحافة الحرة تبقي المواطن والفرد قريباً من الأحداث ومراكز صنع القرار بصورةٍ أقرب لواقعية الوقائع من الروايات الرسمية والموجهة، ما يعني تحقيقه ردود فعلٍ مختلفة تساهم في الضغط على مراكز صنع القرار والجهات أو الأشخاص المسؤولين في حوادث أو قضايا معينة بالخضوع للرغبة العامة، وهذه الوقائع لا تعني بالضرورة أن تكون مواضيع سياسية وإنما حتى حقائق تاريخية وثوابت أيديولوجية وما إلى ذلك من مؤثرات في الحياة العامة للبشر في نظامٍ معين.

أهمية الصحافة الحرة بالنسبة للديمقراطية

تتمثل أهمية العملية الديمقراطية في تحقيق عقدٍ اجتماعي عادل بين السلطة والمجتمع بتمكينها المجتمع من الحكم وتسليمه زمام اختيار السلطة السياسية بشكلٍ دوري ومستمر يمنع من استحواذ أفرادٍ أو جماعاتٍ على السلطة وسلبها من يد الشعب.

بالإضافة إلى ذلك فإنها تمنح المحكومين في هذا العقد حق حكم أنفسهم بأنفسهم لا تخليهم عن هذا الحق الأصيل لصالح النخبة في السلطة كما كان يعرف العقد الاجتماعي، وإنما منحهم حق المشاركة في عملية الحكم عبر صنع علاقةٍ شفافة ومفتوحةٍ بين الشعوب والحكومات، وأنه إذا ما انعدمت الشفافية في هذه العلاقة فإنها تفقد التجربة الديمقراطية روحها والعقد الاجتماعي أركانه.

الصحافة الحرة تمنح دوراً أوسع للمحكومين في التفاعل مع السلوك الحاكم، إذ توفر للمجتمعات المعلومات والرؤية المحايدة والحقيقة لما يمكن أن تخفيه السلطات وتتحفظ عن إعلانه للشعوب، فمبدأ الشفافية سمةٌ رئيسة لمخرجات الصحافة الحرة في المجتمعات الديمقراطية، وهذا ما يجعل منها ضرورةً ذات أولوية قصوى في ضمان نجاح التجارب الديمقراطية وديمومتها.

وبعبارةٍ أخرى، الصحافة الحرة تمنع انتكاس العملية الديمقراطية وانهيارها من الداخل وتحولها لوجهٍ ديكتاتوري آخر لأنظمة الحكم، إذ تستمر بربط الشعوب بمجريات الأروقة السياسية وتوفير جوٍ من الشفافية يلزم رأس الهرم في النظام السياسي بالوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي في صورته الديمقراطية.

من جهةٍ أخرى أيضاً فإن هذا الدور الذي تلعبه الصحافة الحرة في تعميق مستوى الشفافية بين الشعوب والسلطات الحاكمة يساهم بشكلٍ فعلي في مكافحة الفساد ونهب المال العام والثروات الوطنية، حيث يمنح المواطنين قدرةً على الوصول للمعلومة والاطلاع على المستور للمشاركة في ممارسة دورٍ رقابي على السلطات.

أهمية الصحافة بالنسبة للحريات والقيم المدنية

أحد المعايير العالمية اليوم في تقييم العملية الديمقراطية ومستوى تمتع المجتمعات بحقوقها الإنسانية والمدنية وممارستها لحرياتها هو مؤشر حرية الصحافة العالمي، ومن جهةٍ أخرى

فإن الصحافة الحرة يمكن أن نصفها بأنها المعيار الحاضر لمستوى أداء الحريات في المجتمعات المختلفة ومدى ديمقراطية هذه المجتمعات وأنظمتها السياسية.

غياب الصحافة الحرة وقمعها يعني أن هنالك ما تخفيه السلطات والقوى المؤثرة، ورفض دورها اجتماعياً وثقافياً لمجرد أدائها دورها في كشف المحظور والمستور في الثقافة التقليدية وعرضه للمحاكمة العقلانية يعني أن هنالك خللاً اجتماعيا في بنية الوعي الجمعي واستعداداته لإمساك دفة نظامه، وهنا يصبح التغيير ضرورة.

وفي مرحلةٍ ما، فإن تراجع دور الصحافة الحرة في مجتمعٍ ونظامٍ ما، يعني ضرورة التحرك لإنقاذ القيم المدنية والديمقراطية. وبصورةٍ إجمالية، يمكن القول إن قمع الصحافة الحرة يعني قرع ناقوس خطرٍ يستدعي تدخل الشعوب والمجتمعات لإنقاذ حريتهم ومستقبل بلدانهم.

حرية الصحافة بين أزمتـــي الفـــوضى والانتهاك

محمد هشام
كاتب من مـــصر

بينما يتم التحدث عن حرية الصحافة و حريات الصحفيين وحريات التناول والإبداع والتعبير وحق إلقاء الكلمة في أي مضمارٍ بأي وسيلة، يتم التغافل عن محورين رئيسيين: شمول حرية الصحافة لحرية القول والتعبير إلكترونياً وعبر وسائل التواصل الاجتماعي؛

إذ أصبحت هي المنابر الرئيسية لانتقال الآراء والكلمات عبر العالم وبأسرع وقت وبشكل ينقل الحقيقة/الموقف كما هي عليه مصورة في كثير من الأحيان قبل أن يعطي الناقل أو المدون ما تحمله من دلائل وأسباب. المحور الآخر وهو الأهم والمنسِيّ دائماً، ما اعترى حرية الصحافة من فوضى الكلمة واختلاط الآراء حول الموقف الواحد عبر الثانية الواحدة وإلباس الأباطيل والشائعات ثوب الحقائق الذي يخلف وراءها كثيرا من المتابعين، وربما الموقنين بصحة ما ينقلونه لمجرد أنهم رأوه مكتوباً أو مدوناً بمنصات التواصل، الذي خلق أزمة في التصديق وفوضى في الخلط بين ما يتم التعبير عنه وما يتم نقله بميزان الحقيقة والحدث!

لازالت الأزمات نفسها التي تمر بها حرية الصحافة، بل تتفاقم مع انضمام عناصر عِدة جيوسياسية وتكنولوجية ..إلخ، تشير التقارير إلى أن العقد المقبل سيكون أسوأ. ستزداد الشراسة فيما يخص التعامل مع ملفات الصحافة وإنتاجات الصحفيين.. ستزداد عداوة الأنظمة الشمولية والسلطوية. ستستمر أدوات السلطات الخبيثة في بث الكراهية تجاه وسائل الإعلام ووسائل التواصل.. بالإضافة إلى أزمات اقتصادية ستزداد آثارها لتفتك بالمؤسسات الصحفية عبر العالم مما تهدد الكثير منهم بالإغلاق أو الانسحاب من المجال العام. والأهم تسابق عدة دول في ابتكار الوسائل وافتعال القوانين التي تهدد الحق في الحصول على المعلومة.

وحتى تأثرت الصحافة العالمية بأزمة كورونا وزاد قمع الصحافة والصحفيين خصوصا في المجتمعات والدول التي لا تستطيع أن تقوم بدورها في حماية مواطنيها والإنفاق على التدابير وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للوقوف أمام فيروس كورونا المتوحش، بل استغلت الكثير من الحكومات انشغال الجميع بالجائحة لفرض تدابير تصعب من مهمة الصحافة/الصحفي؛ حيث لا يمكن أن تُتناول مجتمعيا بالاعتراض والشجب، إذ كانت أزمة كورونا فرصة سانحة للدول التي تمتلك سجلا غير مشرف في ملف الصحافة لتطبيق عقيدة "الصدمة" التي تحدث عنها ناعومي كلاين، حيث يتم استغلال ضعف الجمهور تجاه حدث ما وعدم قدرة الناس على التعبئة والحشد لفرض القوانين وتغيير الدساتير وتمرير التدبير التي يصعب على الجمهور تقبلها في الأوقات العادية ويصعب على السلطة فرضها في الأيام الطبيعية.

يستمر مسلسل انتهاك الصحافة وحبس الصحفيين، ولا يحدث تطورا في هذا الملف، تستمر النرويج والسويد وفنلندا والدنمارك وهولندا في تصدر مؤشر حرية الصحافة –وفق تقارير مراسلون بلا حدود وهي أهم المنظمات التي تقيس حرية الصحافة في العالم– ولا تزال كوريا الشمالية في المرتبة ١٨٠ عالميا كأسوأ بلد لحريات الصحافة، تليها تركمانستان وإريتريا، وكالعادة تظل إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط الأسوأ والأخطر عالميا بالنسبة لمن يعملون بمهنة الصحافة، حيث تحتل السعودية المرتبة ١٧٠ عالميا، ومصر ١٦٦ عالميا والأكثر سجنا لصحفيي العالم، والإمارات في المرتبة ١٣١ عالميا والجزائر المرتبة ١٤٦، والسودان والعراق والصومال وليبيا بين مرتبة الخمسينيات والستينيات بعد المئة كأسوأ وجهات صحفية لمن يعملون في المجال عبر العالم. إلا أنه لا تزال أوروبا هي القارة الأكثر احترامًا لحرية الصحافة، متقدمة على منطقة الأمريكتين (الشمالية والجنوبية). وتقدم بعض الدول في مؤشرات حرية الصحافة كماليزيا والمالديف بعد مرورها بالتناوب السياسية (السودان رغم تراجعه في المشر إلا أنه تقدم ١٦ مركز بعد سقوط نظام البشير).

يتفاقم الوضع أكثر بعد أن أصبح في العقد الأخير جلياً أن من يستطيعون التعبير عما يحدث يكثر عددهم، بعد أن سهلت منصات التواصل الاجتماعي على المواطن العادي أن يتولى المهام نفسها ويمتلك القدرة نفسها على نقل ما يحدث والتعبير عن رأيه وأفكاره تجاه مجريات الأمور في الحياة العامة في السياسة والاقتصاد والطب وقضايا العلوم والدين ..إلخ. راج مصطلح الـ(participatory culture) وأصبح بإمكان الجمهور نقل المحتوى والخبر، وتغيرت المعادلة الخاصة بنقل الموضوعات والأخبار، فكان شقّا المعادلة قديما قائمين بين الـ(producer / المُنتِج)، والـ(consumer / المستهلك)،

إلا أنه قد راج مصطلح جديد يوصف المرحلة وهو (Prosumer) أي الفرد والمواطن الذي أصبحت لديه القدرة على إنتاج واستهلاك الخبر في آن. وهنا تتحول البوصلة وتتخذ اتجاها آخر. فهناك أفراد بعينهم مُتابعون وينتظر كثيرون ما يقولونه ويخبرونه وما سينقلونه رغم كونهم مواطنين لا علاقة لهم بالعمل الصحفي العام وليس لديهم أية ارتباطات بالميديا. إلا أن كثيرا منهم لهم كلمة مسموعة، ولديهم قدرة كبيرة على التأثير في الوعي الجمعي، ولن نخطئ إن أدرجنا كثيرين منهم تحت مصطلح (Soft Power) أو القوى الناعمة.

وإن كانت تلك الميزات الجديدة التي حصل عليها الفرد العادي من امتلاكه للمتابعين والمشاهدين ومن ينتظرون إطلالاته وسطوره داخل الفضاءات الإلكترونية كتويتر وفيسبوك والمنصات التدوين والمواقع التي تتيح خدمة الكتابة ومقالات الرأي ..إلخ، وكذلك التي حصل عليها المواطن العادي من تنوع في وجهات نقل الخبر/الحدث والقدرة على مشاهدة الحدث بشكل مباشر مع ثراء وتنوع قنوات تحليله وربطه بالاتجاهات العامة وقضايا السياسة والمجتمع والاقتصاد.. إلخ، إلا أن الأمر الأخير مثّل صداعاً جديداً للمجتمعات الشمولية التي تعمل دائماً على سد أية فجوات يستطيع أن يتحرك فيها ناقل الخبر بكل حرية وأريحية،

على أن تحتكر الدولة الحقيقة بشكل أكبر، ويكون مسار انتقال المعلومات والأفكار عبر مؤسسات الدولة السياسية والتشريعية والدينية على أن يذهب حلم استقلالية الفرد بتعبير إريك فروم أدراج الريح.

ومع استمرار أزمة الديمقراطية في الكثير من وجهات العالم والتي تولد بالضرورة أزمة ثقة بين المواطن والدولة وما تمثلها من جهات صحفية وإعلامية، أتى التحول الرقمي ليكون متنفساً طال انتظاره بالنسبة لمواطني العالم الذين ضنوا تحت وطأة تقارير الحكومة والوجوه نفسها التي تقول ما يُملى عليها وتنقل ما يُراد أن يتفشى وينتقل مع محاباة الحقائق وما يحدث على أرض الواقع بشكل طبيعي، فتقلصت أعداد الصحفيين، وقت توزيعات الصحف الورقية وانهارت مبيعاتها واضطرت كثير منهم إلى غلق أبوابها، وقد نتج عن هذا عواقب اجتماعية وخيمة، وآثار خطيرة على الاستقلالية التحريرية في وسائل الإعلام بمختلف القارات، إذ من الطبيعي أن تكون الصحف التي تعيش وضعًا اقتصاديًا هشًا أقل قدرة على مقاومة الضغوط وتستمر في نقل المعلومات والأحداث بشكل خاطئ ومن هنا حل الكثير من الأفراد العاديين محل "الصحفي"، وأصبحت لهم قنواتهم التي تنقل ما يحدث بشكل مباشر كما هو عليه مُدرجٌ بالتحليل والتفسير.

إلا أنه قد غابت اللوائح التنظيمية عن هذه الظاهرة "طريقة نقل الخبر الحر عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي"، ولا توجد إلى الآن أية قواعد تعمل على حوكمة العصر الرقمي وعولمة الاتصالات، الذي أحدث فوضى إعلامية حقيقية، واختلاط الصحافة الإلكترونية باتجاهات الـ(marketing) والدعاية والإعلانات والشائعات، واختلط المحتوى التحريري بالتجاري بالسياسي الذي أدى إلى ظهور خلل في التوازن على مستوى الضمانات الحُرة والشفافة لممارسات حرية الرأي والتعبير.

ومع تزايد مستخدمي الإنترنت الذي وصل إلى أربعة مليار مستخدم عبر العالم، أصبح مضمون الإشاعة ينتقل بشكل أسرع ومُستهلَك، وأصبحت قنوات بعينها وأفراد مخصصين لنقل الأكاذيب والأضاليل وتزييف رؤية الوعي العام، الذي لم يختلف كثيرا عن المجتمعات والدول التي تتذيل مؤشرات حرية الصحافة في العالم، حيث إن المساحة التي أفردتها الشبكات الاجتماعية والمدونات الشخصية ومنتديات الحوار، تركت المجال لترويج الأخبار الكاذبة والتحليلات الخاطئة، والمزايدات الناقصة، واقتطاع حديث على قدر المراد،
ونقل المعلومات دون مصدر موثوق، بل وقد يقوم مروّج الإشاعة بوضع أسماء وشخصيات وهمية لتأكيد صحة الأخبار التي يذكرها، فيقتنع بها القارئ ليقوم بنشرها دون التثبت من وجود هذه الأسماء، وهنا امتلكت مزية الانفراد بالمعلومة وأسبقية نقل الخبر والسرعة في النقل إلى المواطن العادي الذي جعل مهمة مروج الشائعة أيسر.
وهنا الأزمة الحقيقية أن هذا الانفلات وانتشار الشائعات الذي ينتشر بازديادِ انضمامِ المستخدمين إلى منصات التواصلِ الاجتماعي قد يؤدي إلى استغلال الدول السلطوية والشمولية للأمر في سن القوانين والتشريعات التي تعمل على سجن واعتقال من ينشر المعلومات بشكل خاطئ، وبالطبع كما اتخذت بعض الدول زمام المبادرة وجاء لها الأمر على طبقٍ من ذهب، ليكون المسلك الأقصر مسافة لمحاربة الصحافة الحَرة والصحفيين ومن يريدون نقل الحقيقة حتى لو كانوا من المؤثرين بمنصات السوشيال ميديا أو المواطن العادي الذي يستخدم كاميرا الهاتف وينقل ما يجري بتوصيف ما رأى لتفويت الفرص على من يقفزون على الحدث وإلباس المجريات غير ردائها الحقيقي واستغلالها لنقل رواية الحكومة والدولة والذي يفاقم أزمة حرية الرأي والتعبير والصحافة بشكل أعمق وأكبر، وتصبح فوضى نقل المعلومة والرقمنة إلى مزيد من الوقود لمسلسل انتهاك الصحافة.

جدلية حرية التفكير في البنـية القيـمية لـدى مجتمعات العالم الثالث

بوذراع حمودة
كـاتب من الجـزائر

في مقدمته غير المنشورة لرواية مزرعة الحيوان يقول الفيلسوف الإنجليزي جورج أورويل إنه "يمكن إسكات الأفكار والأطروحات غير المستساغة شعبيا، كما تحتفظ الحقائق المثيرة للغلط والإزعاج بمكانها في الخفاء، من دون الحاجة إلى فرض أي حظر رسمي على التفوه بها وشرحها"

إذ إن حرية الإنسان في التعبير عن مكنوناته وأفكاره ليست مرهونة وحسب بالتضييقات التي تنتهجها الأنظمة الشمولية وحسب، بل إن المجتمعات غير الديمقراطية تمارس نوعا من الرقابة على الفكر والتعبير بأساليب أقوى وأفظع من تلكم التي تنتهجها الأنظمة الشمولية، وبذلك فإن حرية التفكير ليست بالشيء الذي يتم تحقاقه من خلال مجموعة من القوانين المنصوصة في دساتير متحجرة، وإنما غنيمة تكتسب بفعل النضال من أجل الحرية، مع دفع ضريبة الحرية، فلا يمكن أن نتصور ولا حتى في العالم المتحضر أن أي حق من حقوق الإنسان قد يكتسب من دون عناء أو صراع، كذلك أن تكون حرا في التفكير هذا يعني أن تكون لك القدرة على مناقشة القيم المجتمعية وانتقادها، بل وحتى تغيرها.

إلا أن الأنظمة الشمولية تعمل على استنساخ الذهنيات وفق بنية قيمية واحدة، بحيث تجعل كل ما له أصول عُرفية ودينية منطقية في عقل الجميع، وشأن هذه المعتقدات شأن قدسية الشرعية التي تقوم عليها مثل تلك الأنظمة، والابتعاد عن مثل هذه المعتقدات أو الضرب والطعن فيها يكون في الغالب أمرا مساويا للخيانة العظمى (خيانة الوطن)،

أو كونه انحرافا اجتماعيا على المجتمع وعن المجمع عليه (الرقابة المجتمعية)، هكذا تُشكل مثل هذه الأنظمة أطواقا وجدران دفاعية منيعة لتحمي نفسها أمام أي فكر تقدمي، فأهم المرتكزات التي تقوم عليها الأنظمة الشمولية تكمن في رقابتها المستميتة على الأفكار وتوجهات عامة الناس ومنظمات المجتمع المدني، وذلك إما من خلال إنشاء نمطية فكرية على أساسها يتم تجنب أي شذوذ فكري خارج عن الإطار المألوف الذي يرسمه النظام الشمولي، أو من خلال الرقابة على كافة منابع الفكر أيا كانت (مكتوبة، سمعية، سمعية بصرية، شفهية، سوقية) من خلال جهاز يدعى بشرطة الفكر ولعل هذا الجهاز حاليا يطلق عليه بالجهاز الاستخباراتي.

حرية التفكير في ظل الأنظمة الشمولية

إن حرية التفكير تعني في أبسط معانيها قدرة الفرد على إنشاء وخلق أفكاره بعيدا عن الإملاءات والتأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن كان هذا شيئا صعبا نظرا لتلكم المتغيرات التي تعيق مثل هذا المكسب الديمقراطي، لأن الفرد دائما ما يكون ضمن مجتمع معين يخضع لنظام قيمي، تحت نظام ساسي يُخضع الجميع وفق نمطية اقتصادية معينة أو يَخضع هو الآخر إلى نمطية اقتصادية، وبذلك فمن أجل بلوغ حرية التفكير لابد من العمل على تحقيق مجموعة من المتغيرات المترابطة وهي:

١- تحيد المدرسة: والمقصود بذلك العمل على جعل المدرسة محايدة في ما يتعلق بالمنظومة القيمية؛ من عادات وتقاليد ومعتقدات دينية، وأن تلتزم بتقديم المبادئ العلمية والأدبية للتفكير السليم لدى الفرد، من خلال مهارات قاعدية كـ المنطق، الفكر النقدي، حل المشكلات... وكذا مجموعة من القيم العالمية المشتركة كـ اختلاف الرأي، نبذ العنف والتعصب، حقوق الإنسان المدينة....

٢- الأسرة: كون وجود الفرد مرهونًا بالأسرة -في الغالب- إلا أن ذلك لا يجعل من الفرد ملكا للأسرة وإنما مسؤولية يتوجب العناية بها، وشأن الأسرة في تنميط فكر الفرد لشأن جلل، فمنذ نعومة أظافر الفرد وهو يتشرب نمطية فكرية معينة، وتحيد الفرد من توريث الفكر، يعني أن تعمل الأسرة على رعاية الفرد وحمايته دونما توريث أية نمطية فكرية معينة، كذلك العمل على تحيد الفرد من التعصب القبلي، والديني، والاجتماعي، وحثه على قيم المساواة والتعددية والحرية والمسؤولية والاستقلالية.

٣- المجتمع: لا يمكن بلوغ حرية التفكير في ظل مجتمعات شمولية، تقصي الفرد، وتعتبره جزءًا من القطيع، فغياب تعددية الفكر والاعتقاد في المجتمعات يولد وحدانية الفكر الذي يخلق بدوره رهابا لدى الفرد المختلف عن رأي الأغلبية وتوجهاتها، فبذلك نجد أن للمجتمعات رقابة مستميتة على أفكار الفرد، توجهها وتُخضها لما هو سائد وفق مجموعة القيم التي تتبناها سواء من ناحية الدين أو العادات والتقاليد.

٤- النظام السياسي: غالبا ما تعمل الأنظمة السياسية الشمولية كعائق لبلوغ الأفراد لحرية التعبير، وذلك من خلال إقرار حزم قانونية ترهب وتعاقب كل أشكال الفكر المستقل والحر، إذ تعمل الأنظمة السياسية الشمولية على ترسيخ فكر شمولي واحد يخدم مصالح الأقليات الحاكمة، وذلك تخوفا من التنور السياسي الذي قد يمس المجتمعات التي ستشكل هي بدورها خطرا على استقرارها، وبذلك تعمل من خلال مؤسسات التعليم والثقافة على محاربة وإقصاء الأفكار والمعتقدات المخالفة لها، تارة باستخدام عاطفة الشعوب وتارة أخرى من خلال المغالاة في العنف.

٥- النظام الاقتصادي: تعمل مختلف الأنظمة السياسية على اقتصاد ريعي حكومي، من خلال إضعاف الاستقلالية الاقتصادية للأفراد، وبذلك تحتكر سوق الفكر والنشر والمؤسسات الإعلامية، فتوجهها لما يخدم المصالح الضيقة للأقليات المتنفذة، الشأن الذي يجعل من مؤسسات بث وعرض ونشر المعلومات مؤسسات تابعة وخاضعة ماديا، وبذلك تعمل هذه الأخيرة على إقصاء أي فكر مخالف لرأي الأغلبية السائدة.

وهذه الرقابة على الفكر تمتد لتشمل صناعة الخبرات للإنسان والتدخل في سير العملية النفسية الداخلية للإنسان، فيصبح المرء في حالة حصار دائم فمشاعره وأفكاره مساقة، ومن هذا المنطلق تكتسب الأنظمة الشمولية قوتها، بحيث تصبح هي فقط الحقيقة المطلقة وكل ما يعدو مخالفا لها فهو كذبة مطلقة ومؤامرة خارجية شيطانية الهدف منها بث النزاع والفرقة في البلد.

لكن هذه الرؤية لم تحظَ بالحظ الوافر، إذ إنه لم يلبث أن فقدت جميع الأنظمة العالمية والشمولية منها السيطرة على المعلومات والأفكار والتوجهات بفعل الثورة التكنولوجية الحاصلة والسرعة في تناقل المعلومات دون حواجز (جمركية، قانونية، جغرافية، لغوية، عرقية)

وهكذا بات تحقيق الوحدة الثقافية وتوجيه الجماهير أمرا غاية في الصعوبة للأنظمة.

كذلك تقوم الأحزاب الشمولية باستعمال التنشئة الاجتماعية كسبيل لتكريس شمولية النظام وضمان استقراره، بحيث تعمل على تكييف كل من وسائل الإعلام وجميع المطبوعات المنتجة أو المستوردة ومنها الكتب المدرسية وجميع حركات المجتمع المدني لخلق ثقافة جامعة لكل أفراد المجتمع تمتاز هذه الثقافة بالتواتر للعمل على جعل المجتمع يتطابق فكريا وإيديولوجيا مع رؤية النظام ومبادئه، مما يجعل أي حالة اختلاف في الرأي بالضرورة شذوذًا فكريًا وخروجًا عن المجتمع وهكذا تتمكن مثل هذه الأحزاب من فرض ديمومتها على المدى البعيد، ويتم ذلك من خلال آليتين هما:

أولا: العمل على استغلال جميع مؤسسات الدولة من أجل تطبيق رؤية الحزب فيما يخص التنشئة الاجتماعية من خلال: تحديد الفيصل ما بين المباح وغير المباح في جميع ميادين الحياة العامة، شريطة أن يكون ذلك يخدم مصالح الحزب.

ثانيا: العمل على إقصاء أي شذوذ عن فكر الحزب ورؤيته مهما كان بسيطا،

فمثل هذه الأحزاب تقوم على القمع المطلق، أي أنه مهما كان الاحتمال صغيرا في إضعاف سلطة النظام، استلزم بتر الشذوذ، وذلك من خلال أجهزة متعددة على غرار شرطة الفكر.

الصحافة كآلية من آليات التعبير

لقد تنامى دور الصحافة في الساحة السياسية في العقود القليلة الماضية، إذ أصبحت تعبر عن سلطة رقابية رابعة، وذلك لما تضمنه وسائل الإعلام من حرية في تداول ونشر المعلومات، والمتتبع لما يجري على الساحة السياسية في هذه الأيام يدرك قوة التأثير التي تمتلكها مؤسسات الصحافة، إذ إن الرسومات الكاريكاتورية لجريدة شارل إيبدو قد هيجت الملايين من شعوب دول العالم الثالث المحسوبة على العالم الإسلامي، إذ اعتبروا بأن تلك الرسومات الساخرة من الدين الإسلامي يتعدى حقوق التعبير وأنه تعدٍّ على المقدسات الدينية، ولم يتوقف الأمر على ذلك بل راحت العديد من المؤسسات الدينية كالأزهر وغيرها إلى تهييج الشعوب أكثر على السلطات الفرنسية كونها تحارب الإسلام والمسلمين.

وهنا نلتمس دور المؤسسات الإعلامية والصحافية في مثل هذه الدول، إذ أنها ركزت فقط على رأي الشعوب ولم تتمكن حتى من عرض وجهات

رأي مخالفة، وذلك خشية من رد فعل الشعوب عليها وهذا ما يطلق عليه بالرهاب المجتمعي، كما أن جميع المؤسسات الإعلامية ركزت على خطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وردود فعل الشعوب عليه، دونما التركيز أو حتى معالجة الاعتداءات الإرهابية، وبذلك نلاحظ:

• غياب التركيز على مقتل الأستاذ الفرنسي بقطع رأسه من طرف متطرف إرهابي، ولا حتى إدانته،

• تعاطف وحياد مطلق مع الجماعات الإسلامية وبالأخص الإسلام السياسي في شقيه السلفي والوهابي.

كما نلاحظ من خلال ردود الأفعال تلك، ازدواجية مطلقة في المعايير، إذ إن وسائل التواصل الاجتماعي تعج كل يوم بأشكال متعددة من السخرية على الأديان الأخرى؛ إذ يُشتَم اليهود ودينهم يوميا باعتبارهم أحفاد للقردة والخنازير... وكذا الديانة المسيحية فيُوصَفون بعبدة الصليب، عبدة الخشب، عبدة البشر، الكتاب المحرف... يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تمرير فيديوهات مباشرة لعمليات ذبح البقر على مجموعات الفيسبوك الهندية، يتم توسيم أتباع الديانة البوذية بعبدة الحجر... والحبل على الجرار على جميع الديانات الأخرى.

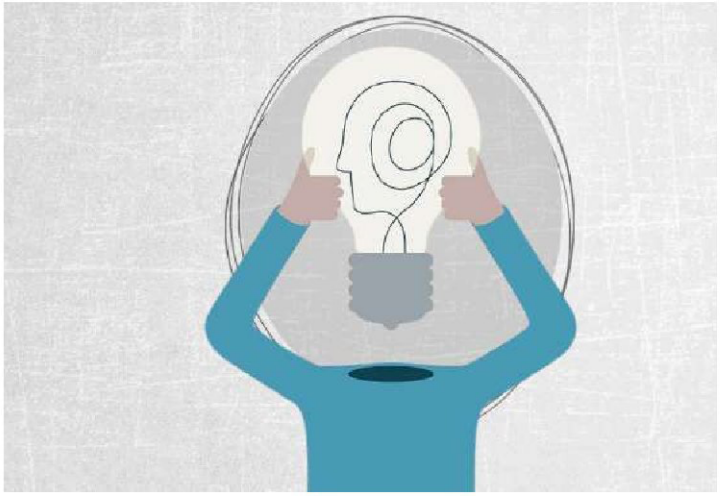

إلا أنه لا أحد من أتباع هذه الديانات قد هاج أو أقام حملات مقاطعة للبضائع أو مظاهرات منددة بازدراء الأديان، ولعل ذلك يرجع إلى سيكولوجية تلك الجماهير والتي تتسم بـ:

• اعتبار السخرية من الأديان شكلًا من أشكال حرية التعبير.

• اعتبار المقدس مقدسا عند صاحبه لا على الجميع.

إلا أن حرية التفكير والتعبير في دول العالم الثالث لا يزال جدليا، إذ إن طبيعة أنظمتها السياسية والشمولية فرضت منطق الرأي الواحد، وبذلك تكونت مجتمعات غير قابلة لتقبل الاختلاف والرأي الآخر، فضلا أن حدود حرية التعبير لديهم غير محددة المعالم، كذلك فإن ازدواجية المعايير سمة ثابتة، إذ إن الشائع في الأمر أن انتقاد الآخرين حق، وانتقاد الآخرين لديانتهم أمر غير مقبول، وذلك راجع لكون مثل هذه الشعوب تعتقد بشكل أعمى بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة، وأنهم خير أمة أخرجت للناس.

الإسلام السياسي والحرية.. من الذي يحدد مفهوم حرية الصحافة؟

سامح عسكر
باحث وكاتب من مصر

في عام ١٩٥٠ صدرت في مصر عدة قوانين مقيدة لـ حرية الصحافة أشهرها ما يخص القصر الملكي ومنع تداول أي أخبار بشأن العائلة المالكة، وهو ما يعني وقتها فقدان أي مراقبة صحفية على حكام مصر وعلاقتهم بالداخل والخارج.

على فضح تلك القوانين مع رفع شعارات حرية الصحافة وخلافه بقيادة رجل الصحافة البارز وقتها "محمود أبو الفتح" وأبيه الشيخ "أحمد أبو الفتح" الذين كانوا بجريدتهم المصري أشهر من عرضوا أسرار قتل الشيخ "حسن البنا" وأرقام سيارة الجُناة في حين رفضت بقية الصحف أن تتورط في هذه القضية خشية توريط نفسها كطرف صراع بين القصر الملكي والجماعة، وكانوا ضد محاولات الحكومة الوفدية بتقييد الصحافة ومنع تداول أخبار القصر على وجه الخصوص.

وإلى وقت قريب كانت حرية الصحافة "من ثوابت جماعة الإخوان كشعار ومبدأ فوق دستوري" تم تضمينه في برنامج حزبهم المفترض في الألفية الجديدة، ومع نشاط وحركة عناصر الجماعة ضد غلق صحفهم الخاصة كآفاق عربية والشعب، وإذا نظرنا في جوهر هذا المبدأ لحرية الصحافة في الفكر الإخواني والجماعات الدينية المنخرطة بالسياسة عموما نجد أنه غير مُحرر بما يكفي لتوضيح ماهيته، خصوصا وأنه شعار فضفاض لم يُحرر مفهوم الحرية نفسه فلسفيا ولا مفهوم الصحافة..حيث سيجري اعتبار أعمال مراسلي الجماعة ومواقعهم الألكترونية مثلا وفق هذا المبدأ وبالتالي فعلى هؤلاء المراسلين التقيد بقوانين الصحافة الملزمة في النقابة وهي مسألة جدلية كون هؤلاء غير مقيدين في النقابات ولا محسوبين على الدولة بل على الجماعة فقط.

تدور الأيام والسنوات ثم يأتي الربيع العربي الثوري عام ٢٠١١ ليبدأ الإخوان عهدا جديدا مع حرية الصحافة، فكل المفاهيم والثوابت التي آمنوا بها في فترة الاستضعاف صارت تهديدا حقيقيا لهم فعملوا على شيطنة وتكفير أي وسيلة إعلامية نقدية من قنوات وصحف وبرامج ومذيعين حتى وصل الأمر بهم لحصار مركز صحافة وإعلام مصر وهي "مدينة الإنتاج الإعلامي" ثم في تهديد أشهر المذيعين الساخرين "باسم يوسف" وغيره من مقدمي برامج التوك شو وقتها الذين كان لهم الدور الكبير في حشد الشارع ضد الجماعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

والآن مع تطور الصراع بين فرنسا وتركيا في عدة ملفات دولية قرر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حشد أدواته الدينية ضد فرنسا والهجوم على أشهر ثابت من ثوابت الدولة الفرنسية وهو "حرية الصحافة" لاستنكار بعض رسومات فناني فرنسا في مجلة "شارلي إبدو" الساخرة من الدين الإسلامي، مع نشاط إخواني سلفي واسع نجحوا في حشد العوام عاطفيا حتى وصل الأمر لدعوات الثورة والتظاهر في الشارع المصري يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر بدعوى الدفاع عن الرسول، وقد علمنا منذ قليل أن حرية الصحافة هي ثابت من ثوابت الإخوان (قديما) في مرحلة الاستضعاف قبل ثورة يناير ٢٠١١ لكن تم الانقلاب على هذا الثابت أولا: من حيثية سياسية ضد منافسيهم في الداخل المصري، وثانيا: من حيثية دينية ضد غير المسلمين خارج مصر.

وهنا يُطرح إشكالا مُهما: ما الذي يحدد مفهوم حرية الصحافة خصوصا والإخوان المسلمون يبررون تناقضهم ذلك بأنهم ليسوا ضد الحرية كمبدأ ولكن ضد السخرية والإهانة، فهم رفضوا سخرية باسم يوسف منهم لشعورهم بالإهانة وكذلك سخرية شارلي إبدو، وهنا جوهر الإشكال الذي طرحته في المقدمة أن إيمان الجماعة بمفهوم "حرية الصحافة" سابقا كان ناقصا أو به عوار شديد، حيث لم يعلنوا أو يحرروا مفهوم الحرية المطروح، بمعنى أن لجوئهم لتحرير ذلك المفهوم سيمنعهم فورا من إهانة المعتقدات الأخرى كمثال أو السخرية من الأحزاب المنافسة كمثال آخر، لكن رأينا وهم يسخرون من منافسيهم وقتها كحمدين صباحي والبرادعي مع شتائم وأوصاف مهينة خارج السياق الفني، في وقت رأيناهم ينتفضون ضد سخرية باسم يوسف وهو يعتمد في برنامجه على أقوالهم ومواقفهم بتعليق سياسي وفني.

إن تحرير الجماعات لمفهوم الحرية وإيمانهم به سيفرض عليهم منع تكفير المعتقدات الأخرى والتحريض عليها في السر والعلن،

حيث أننا وفي عصر التكنولوجيا والصورة اختفت بشكل كبير هذه الفوارق بين السرية والعلنية ، وكل ما يدور في الغرف المغلقة صار عُرضة بشكل كبير للإعلان.. وفي سياق هجومي.. وهو ما لم تدركه الجماعة بعد أن حياتها الدعوية أكثر من ٧٠ سنة في العمل السري لم تعد مقبولة حاليا وسينتج عن ذلك عناصر إخوانية ودينية عند الآخر ليسوا مجرد عناصر متشددة بل "منافقة تستعمل التقية" وهي صورة أصبحت ملازمة للعنصر الإخواني حاليا الذي يقول في السر ما لا يقوله في العلن.. وعند افتضاح هذه الأسرار بطريق الصحافة لا يراجع نفسه ولا منهجه السري الذي صنع تلك الازدواجية بل يلقي باللوم كاملا على من أعلن وكشف للمجتمع هذه الأخطاء.

ولتأكيد هذه الازدواجية نعود بالزمن لجيل المؤسسين في الإخوان، حيث نجد لغة مختلفة تماما عن المشهورة اليوم، ففي خطاب المرشد العام الإخواني في ٤ مايو ١٩٥٤م للحكومة نجد هذه الجُملة "وأود أن تطلقوا الحريات جميعًا ، وعلي الأخص حرية الصحافة، فإن في ذلك خير مصر وأمنها وسلامتها" (أحداث صنعت تاريخ لمحمود عبدالحليم ٥/ ٣٨٨) وهنا نرى بوضوح أن المرشد يطالب بجميع الحريات ليست فقط الصحافة، فهل الجماعة فعلا وعموم التيار الإسلامي يؤمن بجوهر كلام المرشد أم كان خطابا تعبويا خارج المنهج لا غير؟

الجواب: إن حرية الصحافة منذ قدوم العهد الإنجليزي وهي منصوص عليها قانونيا، ويشهد بذلك المؤرخ المصري "عبدالرحمن الرافعي" في مذكراته صـ ٥٠ حيث يقول "عادت بي الذكرى إلى مظاهرات اشتركت فيها , وأخرى شهدتها، منذ سنة ١٩٠٨، مظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ لمناسبة عرض جيش الاحتلال في ميدان عابدين.. ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات مارس - ١٩٠٩" ويعني ذلك أن الوعي المصري بأهمية حرية الصحافة كان أقدم من نشوء الإخوان بعقود وأن الجماعة لم ترفع هذا الشعار في صراعاتها مع الحكومة إلا بيقين جازم على أن تلك الحرية حق أصيل لهم كمعارضين وناقدين لنظام الحُكم.

بل أن هذه الحرية كان لها طابعين، الأول سياسي والثاني علمي، ومن أشهر ممثلي الطابع السياسي في الحريات كان الزعماء "سعد زغلول ومصطفى كامل ومحمد فريد" أما أشهر ممثلي الطابع العلمي فهو الأستاذ "سلامة موسى" بمجلته المستقبل سنة ١٩١٤م، وبالتالي أصبح رفع شعار حرية الصحافة له وجهين ثوري وعلمي، وكلا الوجهين لهما وقع في النفس جيد أقرب للشعور البدهي الضروري،

فالحرية ليست مجرد شعار مُضاف بل ضرورة حياة ومتنفس بشري لحياة الدولة، ومن هذا المدخل صار للإخوان وجود شعبي كبير تضاعف مع الزمن بفضل حرية الصحافة..لكنه ولعدم إيمانهم الراسخ بجوهر تلك الحرية انقلبوا عليها بعد يناير إلى تصرفات وسلوكيات قروسطية هم كانوا ينتقدونها على بعض الجماعات في السابق.

على الوجه الآخر في الفكر الشيعي فقد ظهرت محاولات في نفس الفترة التي عاش فيها سلامة موسى وزعماء مصر ضد الاحتلال الإنجليزي للدخول في الحداثة والإيمان بالحريات، وأشهر تلك المحاولات ما كتبه المفكر الإيراني الشيخ "محمد حسين النائيني" في كتابه "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" حيث رفض النائيني مصطلحات كالمؤامرة والتغريب.. إلخ التي شاعت في أوساط الشيوخ والمراجع، وقال " أن الأمة إذا أرادت أن تسلك سبيل التقدم والازدهار وجب عليها الاعتراف بهزيمتها وتخلفها. وأن تطرح مشاكلها التي تعاني منها بصورة واقعية. وتشخيص أسباب انحطاطها. مؤكداً أن الغرب كان يعاني من مرحلة التخلف الثقافي والعلمي. لكنه، على عكس المسلمين، استطاع بعد ذلك أن يتحرر من الهزيمة النفسية ويخطط للانقلاب. وفند آراء القائلين بأن المبادئ الدستورية هي أفكار غربية بقوله: أن الغرب هو الذي أخذها من شريعة المسلمين. وعندما حصلنا على شيء من التنبيه والشعور، فإن بضاعتنا ردت إلينا" (التيار الإسلامي في الخليج - هاشم الطائي صـ ٣٣).

كما تضمن كتاب النائيني آراء جريئة تركزت حول حرية الصحافة والرأي، وتعليم المرأة، وحقوق الإنسان. وثمة من يؤكد تأثر النائيني بأفكار بعض المصلحين كالأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي وكتابه طبائع الاستبداد..(المصدر نفسه صـ ٣٤).

وجوهر فكرة النائيني أن الحريات والإيمان بحقوق الإنسان وفقا لرأيه في الكتاب هو الذي سيعزز إيجابية المجتمع ويجعله قادرا على مواجهة التحديات وينجح في تجاوز العقبات عن طريق النقد الذاتي أولا، والتبّصر بمواطن الخلل ومن ثم العلاج، أما تقييد حرية الصحافة فمصير ذلك دولة فاشلة، وفي التاريخ أدلة على أن تلك القيود كانت سببا في هزيمة كبرى لمصر هي الأشهر ربما في تاريخها القديم والحديث وهي نكسة ١٩٦٧..حيث أرجع الكثير من المفكرين أسباب النكسة لغياب النقد الذاتي وانتشار الخوف والسلبية في المجتمع بشكل أجبر الجميع على التخلي عن دوره الإصلاحي والتوعوي لحياة مادية فيها من الترف والبذخ ما يكفي للعيش سعداء بعيدا عن تهديدات وبطش السلطة.

ومن ذلك ما كتبه أحمد عبدالله رزة في كتابه "الطلبة والسياسة في مصر" صـ ٢٤٤ في حديثه عن آثار الهزيمة: "وقد انتقلت قضية الحريات السياسية من الشارع إلى داخل مؤسسات النظام، فعلى سبيل المثال تقدم أعضاء الإتحاد الإشتراكي - فى اجتماع لوحدته فى وزارة الثقافة - بشكوى يقولون فيها إنه "لم يسمح لهم بالمشاركة فى المسائل السياسية، لأن الخوف والسلبية يتغلغلان في كل ركن من أركان المجتمع ، وركزت توصيات مؤتمر لوحدات الإتحاد الإشتراكي فى جامعة القاهرة في يوليو ١٩٦٨ على الحريات الأساسية وعددتها على النحو التالى: "حرية الفرد في التعبير والنقد، حرية الاجتماع والندوات السياسية المفتوحة، حرية الاحتجاج السلمى، حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وتبعيتها لمؤسسات جماهيرية، كما نادت أيضاً بما يلي:

أ) تشكيل حكومة دستورية.

ب) وضع دستور دائم.

ج) تقرير مبدأ حق الجماهير فى سحب ثقتها ممن ولته حق تمثيلها على كل المستويات.

د) تعريف الجماهير أولا بأول بحقائق الموقف السياسى.

فحكام مصر وقتها لم يفطنوا لموضع الداء سوى بعد التجربة الأليمة في يونيو ٦٧ بسيناء، قبلها كانت مفاهيم الديمقراطية والحرية هي مفاهيم بذيئة تليق أكثر بالاستعمار ومنتجاته،

لاسيما أن هذه الصورة لحرية الصحافة لم تكن محصورة عند أقطاب النظام الناصري بل في معارضته أيضا لدى الإخوان المسلمين والجماعات، وتشهد على ذلك كتابات سيد قطب في السجون وانشقاق التنظيم الديني لجماعات مختلفة في تصورها لأسلوب الحكم وتوقيت الجهر بتطبيق الشريعة.

أخيرا، حرية الصحافة أكبر من أن تُصبح سلعة في مزاد استهلاكي، بل هي حق للجميع وخصوصا للمفكرين وأصحاب الرأي السلمي، ومن هنا يجب أن يقف المفكرون والنُخَب على تفسير لمعناها يقفز على حواجز الدين والحزبية والمذهبية.. فالذي يحدث حاليا من ثورة إسلاموية راديكالية على حرية الصحافة الفرنسية ومن قبلها على الدنماركية والهولندية هو تعبير عن حالة سلطوية دينية لا زالت تعيش في القرون الوسطى هي التي تتحكم في مشاعر المسلمين في الغالب، ويقودهم في هذا الصراع تيار متشدد مرّ بتجربة عنيفة وفاشلة في مصر وسوريا، وسرعة ارتداد تلك التجارب في نفسه أكسبته عنفا وهمجية لا تُطاق؛ وبالتالي صاروا خطرا على المسلمين أنفسهم قبل أن يصيروا خطرا على الحضارة الغربية.

رسومات شارلي إبدو وعالم المسلمين المنغلق

عبد العزيز القناعي
صحافي وكاتب من الكويت

في زمن لم يعد فيه بالإمكان إخفاء أي تعبير فني أو فكري أو سياسي عن المطالعة والمشاركة والتعليق والتعبير، أصبح من الضروري أن تتغير الأفكار والأيديولوجيات والمفاهيم وحتى الأخلاق، للتعاطي مع هذه المتغيرات، لفهمها وعقلنتها، لتبنيها أو رفضها بشكل حضاري.

ما يحدث اليوم في عالم العولمة والتكنولوجيا المفرطة وما بعد الحداثة، لا يمكن السيطرة عليه بفتوى دينية أو قانون دستوري أو محاربة سلطوية. فالواقع يقول لنا دائما إن التطور هو الصيغة المثلى لبناء ما يمكن تسميته بالتوافق المدني، بمعنى أن تكون كل المتغيرات موجودة ومتاحة بشرط أن تحميها رغبة الإنسان في التعلم والمشاهدة والإبداع وكسر الحواجز واليقينيات والمطلقات، ويدافع عن الرأي والحوار والتعددية بدلا من العنف والهمجية في الرد والتعليق. ورغم أن العنف، يعتبر بالضرورة، أحد أوجه السلوكيات البشرية منذ وجود الإنسان على سطح الأرض، إلا أن تقليص نسبته أو تزايد مفاعيله، يخضع بكل تأكيد إلى عوامل أخلاقية وبنيوية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

منذ أيام مضت، انشغل العالم بما يحدث في فرنسا ، وما يفعله الرئيس الفرنسي ماكرون في تعاطيه مع الإسلام، وتحديدا الإسلام الراديكالي بحسب وصفه. وهذا التعاطي، وبحسب الثقافة الغربية، والأوروبية تحديدا التي تخلصت من هيمنة الدين على الفضاء العام، كان بالضرورة التعاطي بشكل واضح وشفاف وجريء في التعامل مع مسلك الأديان وممارسة معتنقيه وتأثيرهم في الأمن الوطني والتعايش المجتمعي،

ذلك التعايش الذي ضحت من أجله الشعوب الأوروبية بالكثير ودفعت ثمنه بالدماء والضحايا والحروب والانقسامات حتى توصلت للشكل المنهجي والديمقراطي والأخلاقي في التعايش مع الاختلافات واحترام الحريات الفردية، وغيرها من الحريات التي شكلت قوام تلك الدول ومسار تلك الشعوب المتقدمة.

لقد كانت العلمانية ذلك الخيار المتفق عليه، في فرنسا تحديدا، بكل ما تعنيه من وضوح سياسي واجتماعي في فصل الدين عن الدولة وحماية الإنسان، هو الخيار العقلاني الذي جاء تتويجا للثورة الفرنسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالتالي اهتدت الأمم والشعوب إلى مخلصها الفكري الحداثي، ذلك المنتج الفلسفي الفكري الذي استطاع إعادة الدين إلى مساره الشخصي، وإعادة الشعوب إلى عملها وصناعتها وإبداعها ومستقبلها.

هذا الإنجاز التاريخي الذي مازالت فرنسا تفتخر به، بل وتدافع عنه أمام اليمين السياسي واليسار الراديكالي والرجعية الظلامية، تلازم مع إخفاق أوروبي بدأ منذ ثورات الربيع العربي، منذ الإحساس بالظلم الذي طال الشعوب العربية وممارسة الحكام الديكتاتوريين العرب ضدهم أبشع وسائل التعذيب، منذ أن خرجت غالبية كبيرة من المهاجرين العرب إلى دول أوروبا بحثا عن الأمان والاستقرار والحياة،

بدأ منذ أن انتصرت الشعوب الأوروبية بغالبيتها لحقوق الإنسان واستضافت أعدادا كبيرة بل ومهولة من اللاجئين على طول وعرض القارة العجوز أوروبا، بدأ منذ أن استقرت تلك المجاميع في زوايا الدول الأوروبية وبدأت في تشكيل غيتوهات سكنية وجمعيات خيرية ومساجد طائفية ومناهج دينية أرادوا فرضها على من استضافوهم، ليس بطرق ديمقراطية تؤمن بالاختلاف والتنوع، بل بطرق تهديدية إلزامية.

هؤلاء وبعد أن استقروا وشبعوا وامتلأت بطونهم بدل عقولهم وعرفوا معنى الحريات وحقوق الإنسان والعلمانية، انقلبوا بكل جدارة على مستضيفهم، وطفقوا يهددونهم بثقافتهم ودينهم وشريعتهم، ولم يتوقف الأمر عند هذا، بل طلبوا أموال الدعم من دول الخليج النفطية وجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي، وسكنت مدنهم جماعات الإخوان المسلمين والسلف وكل التيارات الوحشية ذات السلوكيات والأفكار المتطرفة القاتلة الإقصائية. ولم يشفع لهم أن تلك الدول الأوروبية ساعدتهم في تجاوز الأمرين، بل وسمحت بوصول بعض المميزين من هؤلاء اللاجئين وأبنائهم إلى مناصب وزارية وسياسية لا يجرؤون حتى على الحلم بها في مجتمعاتهم العربية والإسلامية. حتى جاءت لحظة الصدام والمواجهة وتطبيق الشريعة بحذافيرها على الشعوب الأوروبية الكافرة المارقة من دين اللّه.

هنا، لم يفهم هؤلاء اللاجئون وربما حتى اليوم، وهنا أعني بعضهم الكثير وليس جميعهم حتى لا يتم اتهامي أنا أيضا بالتعميم والتجريح. لم يفهم هؤلاء المتطرفون أن حرية الرأي والتعبير حق أصيل للشعوب الأوروبية، وأن ما يمنع الإنسان الأوروبي من الوقوف أمام هذا الحق، بل ويتم محاسبته وسجنه، إذا تجاوز حق الرأي بالتعبير إلى التهديد بالقتل أو إشاعة العنف والعنصرية أو تهديد الأمن العام والسلم الوطني.

لم يفهم هؤلاء أن تلك الصحيفة المغمورة التي لا يتجاوز عدد نسخها بضع مئات في بداياتها، وأصبحت الآن أيقونة الحريات بعد مقتل رساميهم، هي صحيفة لا تجد لها انتشارا أو تشجيعا كبيرين، لأن مسألة السخرية من الأديان والأنبياء ومعتنقيها أمر تجاوزته تلك الشعوب ولا تلقي له أي اهتمام كبير، بل إن السخرية من الأديان في المجتمعات الغربية عموما أمر ليس بالشائع، ولكن كما يقال رب ضارة نافعة، وهو ما استفادت منه هذه الصحيفة في الانتشار والدفاع عنها واعتبارها رمزا لحق الإنسان في التعبير عن رأيه مهما كان مخالفا لرأي الآخرين طالما لا يدعو إلى ما قلناه أعلاه.

المشكلة هنا، إذًا، ليست في الصحيفة ولا في الرسامين ولا في محتوى النشر، بل المشكلة التي يواجهها هؤلاء اللاجئون، ويواجهها أيضا جمع غفير في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، هي في الثقافة الداعشية التي تجد حاضنتها وفكرها وتاريخها وأخلاقياتها لدينا هنا. تلك الثقافة التي تواجه المختلف بالقتل، والمرأة بالحجب، والحريات بالتحريم، والعلمانية بالتكفير، والمختلف بالازدراء والسجن والنفي والقتل.

تلك الثقافة التي لم تعد ثقافة شعبية أو جماهيرية بل أصبحت ثقافة مؤسساتية تجد مكانها في مناهج التعليم وفي مؤسسات الدولة وفي قرارات الحكام ورجال الدين. تلك الثقافة التي لم يجرؤ أحد من المؤسسات الدينية الرسمية على الاعتراف بخطورتها وهمجيتها وقدرتها على تجنيد القتلة والمخربين في أقاصي الدنيا وأطرافها لقتل الإنسان بدم بارد بلا ضمير.

تلك الثقافة التي منعت الحياة وشوهت الأديان وحاربت القيم الحضارية ودمرت معنى التعايش والاختلاف والحب والفن والحياة. تلك الثقافة، لم تعد عربية وإسلامية فقط، بل تحورت مثل الجينات والفيروسات القاتلة إلى ثقافة معولمة وجدت ضالتها في أماكن الحرية والعدالة والقانون والعلمانية، حتى تبطش بأراضيهم وتهدد بقاءهم وتمنع عنهم الأمن والحب والسكون.

تلك الثقافة الداعشية، بدأها العرب والمسلمين عندما استسلموا للقمع والوصاية والإسلام السياسي وسلطة رجال الدين باسم الحفاظ على الإسلام من التغريب والعولمة والعلمانية، عندما تساهلوا مع المتأسلمين واعتبروهم إخوانا لهم بينما هم أفاعٍ تتحرك وتخطط لتدمر ما بقي لنا من صورة معتدلة أمام العالم.

تلك الثقافة التي قتلت مدرس التاريخ الفرنسي، وقتلت قبله الكثير من الأبرياء من أجل تطبيق الشريعة والدفاع عن الدين. تلك الثقافة التي شربت من مناهجنا التعليمية واختلطت بالعادات والتقاليد ومارست التدين والنقل والتقليد وسكنت المساجد والجمعيات الخيرية، ومنعت كل حرية رأي وحرمت كل معنى للقيم الأخلاقية ودمرت كل خطوة للسلام واحترام الإنسان مهما كان مختلفا.

إن رسومات شارلي إبدو ، لم تكشف لنا إلا عن عمق أزمة الإسلام والمسلمين في فهم معنى الحريات وحقوق الإنسان ومعنى الدولة العلمانية. كشفت لنا عمّا هو مكنون في القلوب، عما يرغبه بعضهم في كيفية الدفاع عن الإسلام، عما تفعله الفتوى الدينية في تجهيز القتلة والمسلحين، عما تمارسه المنابر الدينية في التحريض والدعوة بالهلاك على الغرب وأوروبا وكل من لا يؤمن بالإسلام.

كشفت عن عالم منغلق يعيش فيه المسلمون دون أن يعرفوا أن العالم قد تغير، وأن الإنسان قد تطور، وأن التاريخ لم يعد هو الماضي الديني، وأن ما يحاربه السيد ماكرون هو البداية والخطوات العقلانية للتخلص من الإسلام الراديكالي في أوروبا، ونأمل أن نستكمل نحن تلك النهاية بالتخلص من الإسلام السياسي السني والشيعي، حتى نعيد على الأقل بهجة الحياة، ونبني من جديد دولنا الحديثة والمواطن العربي المسلم ذا الهوية العلمانية والمجتمع الديمقراطي.

إنفوجرافيك

الصحافة الحرة

حاجة وليست رفاهية

فهي معيار لقياس مستوى حريات وصمام أمان التجارب الديمقراطية الذي يحصنها من الوقوع في أيدي الدكتاتوريات الطارئة عبر صناديق الإقتراع

العلاقة بين الصحافة الحرة والديمقراطية

هي معيار واقعية ومصداقية المؤسسة السياسية تجاه شعبها

الصحافة الحرة هي قوة الطبقات الأدنى

في المجتمع للحفاظ على حقهم الأساسي في حكم أنفسهم، ومعيار وفاء السلطات بالعقد الإجتماعي بينها وبين المحكومين

بعد عام من تولي هيثم بن طارق سدة الحكم، كيف أصحبت عمان؟

نبض

شبكة مواطن الإعلامية

ما بعد الخطوط الحمراء

المملكة المتحدة - لندن